وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة ليسانس في العلوم السياسية تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية

المجتمع المدني ودوره في عملية التحول الديمقراطي في الجزائرالفترة الممتدة مابين1989–1999م

إعداد الطلبة:

– الزاوي السعيدي

– معاذ بوحفص

أستاذ المشرف:

محمد الصالح بوعافية

السنة الجامعية :2013/2012

شكرا وعرفان

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " من اصطنع إليكم معروفا فجازه، فإن عجزتم عن مجازاته ، فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد شكرتم ، فإن الشاكر يحب الشاكرين ".

"رواه الطبراني"

نشكر ونحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل وأنار لنا الطريق للعلم والمعرفة .

أتوجه بشكرالجزيل إلى كل من ساعدني لانجازهذه المذكرةمن قريب أومن بعيدكماأتوجه بشكري الكبيرإلى والدي الكريمين وإخوتي الأعزاء،اللذين دعموني وشجعوني للنجاح في مشواري الدراسي.

كمالا أنسى أساتذتي الكرماء، وبالأخص الأستاذ المشرف الأستاذ:محمد الصالح بوعافية الذي لم يبخل علي لابنصائحه ولابتوجيهاته منذ بداية المذكرة وإلى نهايتها .

فشكرا

الاستاذ : محمد الصالح بوعافية

شكرا وعرفان

الاهداء

فهرس المحتويات.....

مقدمة.....

أهمية الدراسة..... **أ**

دوافع إختيار الموضوع..... **ب**

أدبيات الدراسة..... **ب**

إشكالية الموضوع ..... **ت**

حدود الدراسة..... **ت**

فرضيات الدراسة ..... **ث**

الإطار المنهجي..... **ث**

هندسة الدراسة.....**ث**

صعوبات الدراسة .....**ج**

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والمعرفي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي.....**06**

المبحث الأول :ماهية المجتمع المدني..... 07

المطلب الأول :تعريف بالمجتمع المدني 08

المطلب الثاني : خصائص المجتمع المدني.....10

المطلب الثالث : نشأةوتطورمفهوم المجتمع المدني في الفكرالغربي.....12

المطلب الرابع :مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي الاسلامي..... 14

المبحث الثاني: ماهية التحول الديمقراطي.....17

المطلبالأول :تعريف التحول الديمقراطي وأسبابه.....17

المطلبالثاني :آليات التحول الديمقراطي ومراحله.....20

المطلب الثالث: أنماط واستراتيجيات التحول الديمقراطي..... 24

المطلب الرابع: مؤشرات التحول الديمقراطي.....27

المطلب الخامس : معوقات التحول الديمقراطي..... 28

الخلاصةوالاستنتاجات.....30

الفصل الثاني :واقع المجتمع المدني في الجزائر.....31

المبحث الأول :التطورالتاريخي للحركة الجمعوية الجزائرية.....33
المطلب الأول :تطورالحركة الجمعويةالجزائريةقبل الإستقلال.....33
المطلب الثاني :تطورالحركةالجمعويةالجزائريةبعدالاستقلال.....38
المبحث الثاني :الإطارالقانوني للحركةالجمعوية في الجزائر.....42
المطلب الأول :مرحلةالهيمنة القانونيةعلى الجمعيات الجزائرية.....42
المطلبالثاني :مرحلة الإنفتاح والتعددية الجمعوية.....44
المبحث الثالث :معوقات الوظيفيةللمجتمع المدني في الجزائر.....47
المطلب الأول :معوقات البيئة الخارجية.....47
المطلب الثاني :معوقات البيئة الداخلية.....49
الخلاصةوالاستنتاجات.....51
الفصل الثالث : دورالمجتمع المدني في عمليةالتحول الديمقراطي في الجزائر.....52
المبحث الأول : دوافع انفتاح السلطة على المجتمع المدني.....53
المطلبالأول :أسباب التحول الديمقراطي في الجزائر..... 53
المطلب الثاني :مراحل التحول الديمقراطي في الجزائر.....58
المبحث الثاني :تأثير المجتمع المدني على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر..... 62
المطلب الأول :الحدودالوظيفية لحراك المجتمع المدني وتأثيراته على عمليةالتحول الديمقراطي.....62
المطلب الثاني:سيرورة التحول الديمقراطي في الجزائر.....69
الخلاصةوالاستنتاجات.....70
الخاتمة.....71
قائمة المراجع 7

مقدمة :

يشكل المجتمع المدني قطبا قائما بذاته ومركز لقيادة السلطة الاجتماعية في مواجهة سلطة الدولة،والذي يحتم عليها أن تتقاسم معه القرار فإنشاء الجمعيات و المنظمات غيرالحكومية تضمن إحترام حقوق الإنسان ورعايتها، لأن المجتمع المدني الفعّال يشكل ضمانة باستقلالية وحرية وطواعية لضمان شروط المواطنة الفعّالة، وعليه فإ ن هذا المفهوم قد إرتبطب النضال من أجل تحقيقالديمقراطية وتثبيت حقوق الإنسان والدفاع عن الحريات العامة،فالمجتمع المدني هو معيار محدد لمستوى شدّة الديمقراطية، فنجاح أو فشل تجربة المجتمع المدني قيدوله ما يعني نجاح أو فشل تجربة البناء الديمقراطي فيه، باعتباره همزة وصل بين الدولة ومواطنيها و أداة لتعبير عن رغبات المواطنين وحاميا لحقوقهم وكذا أداة مهمة لتثقيف المواطنين و توعيتهم في شتى المجالات خاصة السياسية منها.و لما كان موضوع المجتمع المدني بهذه الأهمية، خاصة بعد موجة التحولات الديمقراطية والتي شهدها العالم الثالث في السنوات الماضية، ومع زيادة تداوله في النقاشات الفكرية والسياسية وبالأخص في الدول العربية والجزائر واحدة منها.

فقد اختيرت هذه الظاهرة لتكون قيدالدراسة والتحليل، وذلك من خلال ربطها بالمعطيات النظرية والتاريخية والقانونية وحت السياسية لمعرفة دورها الوظيفي في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

وإعتبارا لكل ذلك فقد كان موضوع الدراسة هو:"إشكالية المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر في الفترة الممتدة مابين 1989-1999".

أهمية الدراسة:

بعد إقرار التعددية و تغيير النظام الإقتصادي و السياسي في الجزائر تغييرا جذريا وسريعا ودخول مفهوم المجتمع المدني حيز النقاشات و الإستعمالات اليومية، بات من الضروري معرفة مكانة المجتمع المدني وأهميته في المرحلة الإنتقالية التي تمر بها البلاد، فالمجتمع المدني هو القوة التي تقف خلف نجاح عملية التحول الديمقراطي لكونه ضابط إجتماعي مهم والجزائري"في إحتواء المشاكل الإجتماعية و الإختلافات السياسية وثقافية .

دوافع إختيار الموضوع:

لقد ساهمت جملة من الأسباب والدوافع في إختيار هذا الموضوع كمشروع بحث ودراسة، ومن بينها مبررات شخصية و المتمثلة في الإهتمام الشخصي و في الفضول المعرفيإتجاه هذا الموضوع نظرا لجدته وحيويته و الذي شغل حيزا معرفيا مهما في الآونة الأخيرة.مبررات موضوعية والمتمثلة في أهمية موضوع البحث بالدرجة الأولى ،وفي محاولة لعرض وتحليل طبيعة ودور المجتمع المدني ومساهمته في تنمية المجتمع سياسيا للوصول إلى الديمقراطية.

إضافة لوجود عدة دراسات المتناولة لهذا الموضوع و لكن بصفة عامة أي دراسته في سياقالوطن العربي، بيد ان دراستنا تهدف لمعرفة واقع المجتمع المدني في الجزائر من خلال عدةمؤشرات والمتمثلة أساسا في قوّة أو ضعف منظماته وما مدى فعاليتها و قدرتها على التأثير وإحتواء الأزمات ودورها في البناء الديمقراطي.

أدبيات الدراسة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع المجتمع المدني و علاقته بالتحول الديمقراطي سواء بشكل صريح أو ضمني ومن أهمها نجد:

- كتاب "المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية" والذي صدر عن نخبةمن الباحثين العرب و الذين ناقشوا هذا الموضوع ضمن الندوة الفكرية التي أقامها مركزالدراسات الوحدة العربية، ويعتبر هذا الكتاب مهما لأنه يحيط بكافة الجوانب النظرية للموضوع، كما قدم تحليل جدي فيما يخص واقع المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية في البلدان العربية، و هذا ما يساعد على فهم إلى حد بعيد تناقضات المجتمع المدني في الواقع الجزائري.

-كتاب أحمد شكر الصبيحي و المعنون " مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي" و قد وردفيه دراسة شاملة لواقع المجتمع المدني في الوطن العربي و علاقته بالديمقراطية مع تحديدالمشكلات والصعوبات التي يواجهها المجتمع المدني في البلدان العربية ثم استشراف آفاقه المستقبلية.

إشكالية الموضوع :

لقد إقترن بروز المجتمع المدني بشكل واضح و صريح بعد إصدار دستور 23 فيفري1989،وذلك عندما دخلت الجزائر في مرحلة التعددية السياسية، و قد شملت هذه التعددية 90-31الصادر سنة 1990والمتعلق بحق المواطنين في - الشبكة الجمعوية بمقتضى الجمعيات بمختلف أنواعها، وأصبح الدارسون و الفاعلون السياسيون يربطون ذهنيا بين الديمقراطية وبين المجتمع المدني، كما أصبح موضوعا للدراسات الإنسانية والسياسية والتي تربطه بحقوق الإنسان والإستقرار السياسي والإجتماعي، و من هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما هي الحدود الوظيفية للمجتمع المدني في محاولات الإنتقال الديمقراطي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1999- 1989؟

وبناءا على هذا السؤال المركزي يمكن طرح عدة تساؤلات منها:

- ما هو المجتمع المدني؟ وكيف تطور؟ وما علاقته بعملية التحول الديمقراطي؟
- ما هو واقع المجتمع المدني الجزائري؟ و ما هي مكانته الدستورية و بالأخص في المرحلةالتعددية؟
- ما مدى المساهمة المجتمع المدني الجزائري في تفعيل التجربة الديمقراطية؟

حدود الدراسة :

إن موضوع المجتمع المدني، خاصة في الوطن العربي، من المواضيع المتناولة بكثرة لذا فقدإقتصرت هذه الدراسة على جوانب محددة، تجنبا الدخول في أمور لا تخدم موضوع البحث. وحرصا على الدقة والوضوح، فقد تم ربط إشكالية المجتمع المدني في الجزائر بمتغير واحد وهوعملية التحول الديمقراطي، وتحديد الإطار ألزماني والممتد ما بين 1989-1999.

كماأن تحديد الفترة لا يمنع من عرض ولو بإيجاز السيرورة التاريخية لتطور المجتمع المدني الجزائري،وذلك لأهمية المادة التاريخية في فهم مشكلات الحاضر.

الفرضيات:

تعتبر الفرضيات تفسيرات مقترحة للعلاقة بين متغيرين، إحداهما متغير مستقل و الآخر متغير تابع، و لما كانت الفرضيات تبنى من خلال التساؤلات المتفرعة من الإشكالية، فقد جاءت هذه الفرضيات على النحو الآتي:

- لا وجود لمجتمع مدني فعّال و بنّاء في غياب ديمقراطية حقيقية و العكس صحيح.
- كلما بقي المجتمع المدني حبيس للحسابات السياسية و المصالح الذاتية كلما تحوّل إلى كتل جامدة وغير فعّالة.
- كلما كانت تنظيمات المجتمع المدني أكثر حيوية و قوّة كلما تحسنت فرص وإحتمالات الديمقراطية.

الإطار المنهجي:

تماشيا مع طبيعة الموضوع فقد تم الإعتماد في هذه الدراسة على عدة مناهج من بينها:

1 –المنهج التاريخي: وهو منهج أساسي في حقول العلوم الإنسانية، فبواسطته يفهم التاريخ ويعاد بناء الحدث، و عن طريق تأمل تاريخ البشرية استطاع الفكر الإنساني ونوظف هذا المنهج خاصة لتتبع السيرورة التاريخية للمجتمع المدني وتجربة التحول الديمقراطي في الجزائر بغية فهم خلفياته التاريخية التي صنعت معطيات الحاضر.

2-**منهج تحليل المضمون**: وهو أسلوب بحث يستخدم في تحليل البيانات و المواد من أجل الوصول إلى إستدلالات و إستنتاجات صحيحة والمتطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل.

هندسة الدراسة:

ولقد قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول الفصل الأول تناولنا فيه التأصيل النظري والمعرفي للمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، والفصل الثاني تناولنا فيه واقع المجتمع المدني في الجزائر، والفصل الثالث تناولنا فيه دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

صعوبات الدراسة:

- الوقت كان ضيقا نوعا ما من أجل كتابة الموضوع.
- صعوبة الحصول على المراجع.
- صعوبة تحديد المصطلحات.
- صعوبة ربط المجتمع المدني بالتحول الديمقراطي في العصر القديم والوسيط والحديث والمعاصر.

الفصل الأول

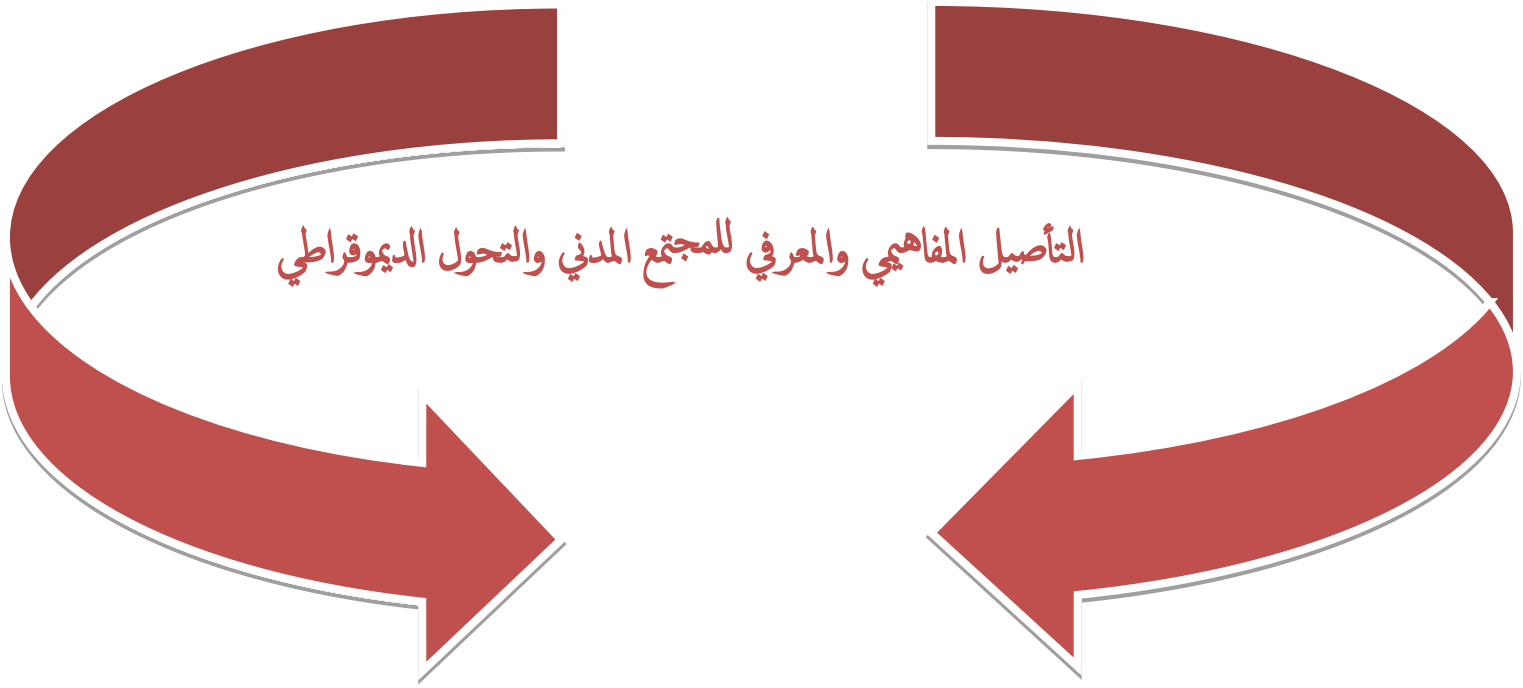
التأصيل المفاهيمي والمعرفي للمجتمع المدني والتحول الديموقراطي

توطئة :

لطالما ارتبط مفهوم المجتمع المدني لحقبة زمنية طويلة بمفهوم الدولة، وشغل حيزا مهما في الفكر السياسي الغربي،ليعود اليوم و بقوة ليرتبط بمفهوم الديمقراطية وعمليات التحول الديمقراطي، و لقد أكد العديد من المفكرين على العلاقة التكاملية وعلاقة التأثر والتأثير لكلا المفهومين، إذ يؤكدون أن الديمقراطية في غياب المجتمع المدني تقوم على خط واحد " من القمة إلى القاعدة" ، أما في وجوده فيتحقق بناء الخط الآخر "من القاعدة إلى القمة"، وبذلك تسير عملية التحول الديمقراطي وفق خطين متوازين متكاملين .وعليه تعتبر تنمية المجتمع المدني محورالبناء الديمقراطي، فالمجتمع المدني يمثل مدرسة للتنشئة السياسية وفقا للقيم الديمقراطية المغذية للمجتمع.

و نظرا للأهمية الكبيرة التي يلقاها المجتمع المدني في عمليات التحول الديمقراطي فقد قسمت هذه الدراسة في فصلها الأول إلى مبحثين، إذ يتناول المبحث الأول بتعريف مفهوم المجتمع المدني وخصائصه ، ثم نتطرق إلى نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني لدى فلاسفة الفكر السياسي الغربي وواقع تطبيق هذا المفهوم في الوطن العربي الاسلامي لننهي هذا المبحث.

أما في المبحث الثاني فقد خصص لدراسة مفهوم التحول الديمقراطي و أسبابه ، إضافة إلى عرض آليات ومراحل التحول الديمقراطي ،وأنماط واستراتيجيات ، ومؤاشراته ،وأبرز العوائق المؤثرة عليه.

المبحث الأول : ماهية المجتمع المدني

إن المجتمع المدني كمفهوم ليس وليد اليوم، وإنما له جذوره العالقة في التاريخ، ورغم ما يلقاه هذا المفهوم من رواج أكاديمي علمي، إلا أنه يلقى صعوبة في تأصيل المفهوم وفي تحديد المؤسسات المكونة له، لذا سنقوم بتعريفه من الناحية الإصطلاحية واللغوية.

المطلب الأول : تعريف المجتمع المدني

كما سبق و أن ذكرنا فإن مصطلح " المجتمع المدني "مصطلح غربي ، ولكن و بالرغم من ذلك، فإننا لا نجد له تعريف لغوي دقيق في المعاجم السياسية و الفلسفية و الاجتماعية.

فكلمة"société" كلمة لاتينية تعني مجتمع ، أما "civil" فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني ، مشتقة من لفظ "civis "و تعني المواطن، و ليست مشتقة من كلمة" civilisation" بمعنى المدنية كما هو شائع.[1]

وما يلاحظ هو أن لفظ" civis" في الترجمة العربية لا يحمل دلالات المواطنة، و إنما مدني من المدنية أو المدينة أو التمدن، و المدينة تعني المكان الذي اجتمع فيه الأفراد للعيش معا استجابة للعوامل المختلفة وبالتالي يحتضن الشأن العام .[2]

ب – اصطلاحا:

كما سبق وأن ذكرنا فإننا نجد عدة تعريفات مختلفة للمجتمع المدني، فقد عرفه "**عبد الغفار شكر** " بأنه :"مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة...إن هذه التنظيمات التطوعية تنشأ لتحقق مصالح أعضائها، كالحركات الاجتماعية والمنظمات الغير الحكومية، كما تنشأ لتقديم مساعدات أو خدمات الاجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها و نشاطها، بقيم ومعايير الاحترام و التراضي والتسامح والمشاركة و الإرادة السلمية للتنوع و الختلاف".

نستنتج من هذا التعريف أن جوهر و دور المجتمع المدني هو تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم و تزيد من إفقارهم، إضافة إلى دورها في خلق

---

(1) - عزمي بشارة، المجتمع المدني دراسة نقدية مع الإشارة إلى المجتمع المدني العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدةالعربية، بيروت،1989.ص64.

(2)- مولود مسلم ،" المجتمع المدني دراسة نظرية "، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد 9، جانفي 2004 .ص 301.

ثقافة المبادرة الذاتية ثقافة بناء المؤسسات والتأكيد على إرادة المواطنين و جذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي،والمساهمة الفعالة في تحقيق التحولات الكبرى كي لا تترك حكرا على النخب الحاكمة.[1]

أما "**ستيفن ديلو**" فيعرفه" :بأنه الأشكال عديدة والمختلفة من الجمعيات، تشير إلى حيز مستقل يوفر للأفراد، حرية تتبع عدد متنوع من خبرات الحياة التي تتيحها تجمعات متنوعة، و يستطيع الأفراد الانضمام إليها".

أما" **ريموند هينيبوش** "فقد عرف المجتمع المدني بأنه ":شبكة الاتحادات طوعية التكوين، والتي تبدو مستقلة عن الدولة و الجماعات الأولية و لكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية و تشكيل منطقة عازلة بين الدولة و المجتمع، فإنها تعمل على ربطها بالدولة و سلطتها".[2]

وبصفة عامة فإن المجتمع المدني هو" :مجموعة من المنظمات الطوعية الحرة و المستقلة عن الدولة، تشغل المجال العام وتقع ما بين الأسرة والدولة وتكون العضوية فيها بطريقة اختيارية، خدمة ودفاعا عن مصالح العامة دون أن تسعى لتحقيق الربح المادي".

المطلب الثاني : خصائص المجتمع المدني

تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة للظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص التي قدمها"**صموئيل هانتغتون**" ، و المحددة في أربعة خصائص واجبة التوفر في المجتمع المدني وهي:

ا– القدرة على التكيف في مقابل الجمود :و يقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئة التي تعمل فيها، إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها.

و ثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

التكيف الزمني :و يقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن .

التكيف الجيلي :و يقصد به قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء في قيادتها.

التكيف الوظيفي :ويقصد به قدرة المؤسسة على الإجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

---

[1]- الفالح متروك ، المجتمع و الديمقراطية و الدولة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2000 .ص28.

[2]- زهير بوعامة، "محاولة لفهم طبيعة وحدود الانفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني و أثره في عملية التحول السياسي في الجزائر"،ورقة قدمت إلى كراسات الملتقى الوطني الأول المنعقد يومي 10-11 ديسمبر2005 . التحول الديمقراطي في الجزائر ، دار الهدي للطباعة و النشر والتوزيع ،عين مليلة. 2005 .ص112.

ب– الاستقلال في مقابل الخضوع و التبعية :أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد، بحيث يسهل السيطرة عليهاوفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطر.[1]

ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

- **الإستقلال الإداري والتنظيمي** :أي مدى استقلاليتها في إدارة شؤونها الداخلية، طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.
- **مدى تدخل الدولة في عملية تأسيس و نشأة مؤسسات المجتمع المدني** .
- **الإستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني** :و يظهر ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية، أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أوالتبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدماتية أو الإنتاجية.

ج –التعقد في مقابل الضعف التنظيمي :يقصد به تعدد المستويات الرأسية و الأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، و وجود مستويات تراتبية داخلها و انتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه نشاطاتها من ناحية أخرى.

د –التجانس في مقابل الإنقسام :و يقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر بطبيعة الحال على ممارستها لنشاطاتها، فكلما كانت الانقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارساتها وتحل بطرق سلمية، كلما ازداد تطور المؤسسة، إذ يعتبر هذا مقياس دليل على صحة المؤسسة .وكلما كانت الصراعات تقوم على أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة، كلما دل ذلك على تخلف المؤسسة.[1]

---

[1] -حسنين توفيق إبراهيم،" بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية و الكيفية" ، ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط 1 ، مركز دراسات الوحدةالعربية، بيروت، 1992.ص185.

[1]-أحمدشكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2000 .ص25.

المطلب الثالث : نشأة و تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي

بالرغم من كون المجتمع المدني يضرب جذوره إلى الثقافة الغربية في أصولها القديمة إذ تمتد جذوره إلى الفكر اليوناني وتحديدا إلى الفيلسوف **آرسطو**، إلا أن هذا المفهوم لم يتبلوربشكل جدي إلا من خلال مفكري القرنين السابع عشر والثامن عشر، و الذين عبروا عن إرادتهم في الإنتهاء من أزمنة العصور الوسطى و إعلان القطيعة على النظام القديم جملتا و تفصيلا، و القيام بنظام جديد بقوم على أسس مختلفة ومخالفة .و لقد شكلت إسهامات فلاسفة العقد الإجتماعي أولى الأفكار التي عبرت عن إرادة الفكر الغربي آنذاك في إبعاد السيطرة الدينية عن المجتمع.[1]

لقد إتفق كل من **توماس هوبز** و **جون لوك** و **جان جاك روسو** على أن الإنسان قد مر بمرحلتين : حالة الطبيعة وحالة العقد الاجتماعي، فالأولى هي الحالة التي كان عليها الإنسان قبل أن يدخل في المجتمع فكان يعيش بموجب قوانين الطبيعة وحدها .و الحالة الثانية هي المرحلة اللاحقة وهي التي انتقل إليهاللعيش داخل المجتمع واحترام قوانينه وضوابطه عبر إقرار"التعاقد الاجتماعي "بين الموجودين داخل المجتمع. [2]

و على الرغم من إتفاق فلاسفة العقد الاجتماعي على أن المجتمع المدني يقوم على أساس تعاقدي، إلا أنهم إختلفوا في تحديد الملامح الأساسية لطبيعة العقد و كذلك للحالة الطبيعة.

فالفيلسوف توماس **هوبز** والذي أحدث إنقلابا فكريا في الفكر الغربي حين جعل كل سلطة مدنية من أصل مجتمعي دنيوي، يرى ضرورة إحكام قوانين العقل للإنتقال من الحالة الطبيعة إلى الحالة السياسية المدنية، و التي تقوم على التعاقد الحر بين أفراد متساويين و مستقلين يتنازل فيه الأفراد إراديا عن حريتهم وكل حقوقهم للحاكم .وبذلك يكون **هوبز** منظر للسلطة المطلقة.

والمجتمع المدني عنده هو مجتمع قائم على التعاقد ولو إتخذ شكل الحكم المطلق .و وفق نظريته فإن السلطة تقوم على إرادة الأفراد المؤسسة على قانون العقل و على إحترام التعاقد.[1]

و يتناقض **جون لوك** مع فكرة السلطة المطلقة التي أتى بها **توماس هوبز** لأنها لا تعتبر نمط من أنماط الحكم المدني، لذا فإن **جون لوك** يضيف في عقده الإجتماعي إمكانية مراقبة و عزل ويتناقض **جون**

---

(1)- فريال حسن خليفة ،المجتمع المدني عند توماس هوبز و جون لوك، ط 1 ،مطبعة مدبولي ، القاهرة،2005 .ص11 .

(2)- سعيد بنسعيد العلوي، " نشأة و تطور المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث " ،ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،1992.ص 48.

(1)- أحمد شكر الصبيحي،المرجع السابق .ص12 .

لوك مع فكرة السلطة المطلقة التي أتى بها **توماس هوبز** لأنها لا تعتبر نمط من أنماط الحكم المدني، لذا فإن **جون لوك** يضيف في عقده الإجتماعي إمكانية مراقبة و عزل السلطة ، إذا تجاوزت إملاءات قانون الطبيعة و إ ذا أضرت بأملاك المواطنين ومست بحرياتهم من دون وجه حق، وبهذا فقد جعل **لوك** المجتمع مصدر شرعية الدولة.

أما **جان جاك روسو** فقد أدخل مبدأ المساواة إلى مفهوم المجتمع المدني وجعل الديمقراطية جزءا لا تتجزأ منه، برفضه لنظام التمثيلي و إعتباره عملية تزوير للسيادة الشعبية، كما جعل **روسو** العدالة الإجتماعية شرط للحرية و إشترط أن تنسجم الإرادة الخاصة مع الإرادة العامة.

و جعل الشعب مدارا و هدفا لخطابه السياسي فالحكومة لا معنى لها و الهيئة السياسية تتلاشى ما لم تعبرا عن الإرادة العامة.

ومن هنا إعتبرت نظرية السيادة لدى روسو العماد الذي تنهض عليه نظريته في التعاقالاجتماعي .

و السيادة الشعبية عنده لا تنقسم وغير قابلة للتنازل، فالشعب وحده هوصاحب السيادة و لابد أن يكون هدف كل نظام إجتماعي أو سياسي، هو الحفاظ و حماية حقوق الأفراد وإقامة نظام جمهوري، وبذلك يقام المجتمع المدني الذي يرضى به الشعب.[2]

إن هذه الأفكار قد ساهمت إلى حد بعيد في بروز فكرة المجتمع المدني ودعمه، وعليه فيمكن أن يعرف المجتمع المدني حسب نظرية العقد الاجتماعي بأنها ":كل تجمع بشري خرج من حالة الطبيعة إلى الحالة المدنية، و الذي يتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على الإتفاق التعاقدي.

[2]- أحمد حسين حسن، الجماعات السياسية و الإسلامية و المجتمع المدني ، نقد : السيد يسين ، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2000 .ص94.

المطلب الرابع : مفهوم المجتمع المدني في الواقع العربي والاسلامي

يواجه باحثون العرب عدة صعوبات في تأصيل المفاهيم المرتبطة بحقل العلوم الإنسانية ويعتبرمصطلح المجتمع المدني واحد منها .وهذا راجع إلى:

-ضعف التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني من حيث تعريفه و ضبطه و تحديد متغيراته وشروط ظهوره وتطوره وذلك رغم شيوع استخدامه.

-الإختلاف في تكييف طبيعة مفهوم المجتمع المدني، فهو تارة يستخدم في سياق الدولة والمجتمع السياسي، و تارة أخرى في سياق الدين، و تارة ثالثة في سياق النظم العسكرية، و تارة رابعة في سياق النظم الإستبدادية، ما يخلق قدرا من الغموض عند التعامل معه وفي تقديم تعريف دقيق للمفهوم عند المفكرين العرب، ويرجع سبب هذه الاختلافات إلى الإنحيازات القيمية و الأيديولوجية لبعض الباحثين العرب.

-كذلك يعود السبب إلى جدة إستخدام هذا المصطلح المنقول من ثقافة أخرى وافتقار مستخدميه أنفسهم لمعرفة جميع المعاني و السياقات التي إرتبط بها.

و أيضا بسبب المواقف الحدية بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي، و يمكن التمييز بين موقفين، فالأول ينفي وجود المجتمع المدني في الوطن العربي، بينما يقول الموقف الثاني بوجود المجتمع المدني في الوطن العربي مع بعض التحفظات .[1]

كما يشوب مفهوم المجتمع المدني عدة إختلاطات مفاهيمية و علمية لدى باحثي العرب، وذلك عند تحدثهم عن المجتمع المدني أو عند القيام بإعطائه تعريف.

فالإختلاط الأول هو الذي يجعل من المجتمع المدني معيار للحرية و التحرر ونقيض للسلطة والدولة وما تنطويان عليه من قيم إستبدادية.

والإختلاط الثاني نابع من مطابقة مفهوم المجتمع المدني مع مفهوم الشأن الخاص و المتعلق بالفرد وحياته الشخصية مقابل الشأن العام والدولة و التي تهتم بالأمور الوطنية، و وفق هذا المنظور يصبح التحرر والتقدم في إتجاه الديمقراطية مرهون بالعودة إلى الفردية وسيطرةالمصلحة الشخصية.

أما الإختلاط الثالث فهو نابع من محاولة جديدة لوضع المجتمع المدني في مقابل المجتمع الأهلي،وعليه فان المجتمع المدني في هذه الحالة مطابق للتنظيمات و البنى الحديثة المضادة للبنى المجتمعية القديمة سواء كانت دينية أو القبلية أو الجهوية.[1]

---

[1]- حسنين توفيق إبراهيم،المرجع السابق.ص684.

كما تتمثل أهم المعوقات أو الصعوبات التي تعرقل نجاح المجتمع المدني في الوطن العربي في:

أ- المشكلات المتعلقة بين المجتمع المدني و الدولة: لقد اقترن ميلاد وظهور المجتمع المدني بنشأة وظهور الدولة، فبرغم من كون المجتمع المدني مستقل عن الدولة، إلا أنهما متلاحمان ومتحدان خدمة لصالح العام. وفي هذه الحالة لا يواجه المجتمع المدني أية مشاكل، لكن في حالة هيمنة الدولة عليه يبرز المشكل الحقيقي، والذي تعاني منه الدول العربية بشكل عام حتى بعد دخولهافي مرحلة التعددية، وذلك من خلال تدخل الدولة في حياة المجتمع المدني وجعله تابعا لهاماديا، إضافة إلى محاولة تسييسه ما أدى إلى انهيار هذا المجتمع و تقلص فعاليته.

إن الدولة في هذه الحالة، تخشى من حدوث فوضى أو من اختلال التوازن بين النظام و الحرية لذا تسعى لسيطرة عليها.[2]

ب – جدار السلطة البيروقراطية: و ما تفرضه من قيود وعراقيل إدارية، إذ يسعى البيروقراطيين إلى خدمة المصالح الخاصة دون العامة، فتتشكل بذلك جماعات ضغط و الذين يحركون آليات وأدوات السياسية وفق ما يخدم مصالحهم الخاصة.

ج – غياب الحس المدني: إذ تحتاج العملية الاجتماعية إلى تنمية قيم المجتمع المدني و ترسيخ هذه الثقافة بين الفئات المجتمع، وهذا الأمر لا يتم بطريقة آلية و إنما يحتاج إلى مجهودات واعية تسعى لتحريك هذه القيم و المحافظة عليها.

د- تزامن ظهور المجتمع المدني بظهور التحولات الديمقراطية و صعوبات النظا م الاقتصادي: و ما ينتج عنه من إفرازات جانبية ذات إنعكاسات سلبية على المجتمع، و عليه فإن لم يكن المجتمع المدني قوي و ناضج و سليم سيصعب عليه العمل وسط هذه الأجواء.

هـ-انتشار قيم اللامبالاة و الأنانية: إن من الأمور المقلقة في تجربة المجتمع المدني، هو ظهور وانتشار قيم الأنانية، السخرية، النفور، اللامبالاة وعدم الرغبة في المشاركة، و هذا يعني أن المواطن لا يرغب في أن يكون له أي أثر أو دور في تسيير أمور مجتمعه، و هذا راجع إلى :

- الحرص على المصلحة الذاتية.
- الخوف من فقدان استقلاليته الفردية.
- عدم الرضا على النتائج المقدمة من طرف النظام و من طرف المجتمع المدني.

---

[1]- برهان غليون، "بناء المجتمع المدني العربي دور العوامل الداخلية و الخارجية" ،ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 1992. ص733- 734.

[2]- احمد شكر الصبيحي ، المرجع السابق. ص 132.

– سوء استخدام التكنولوجيا الحديثة مما أدى إلى إغراق أفكار الشباب و قتل أوقاتهم في أشياء جانبية و قتل بذلك فيهم روح المشاركة السياسية.[1]

المبحث الثاني :ماهية التحول الديمقراطي

مع نهاية القرن العشرين أخذت موجة جديدة من التحولات الديمقراطية في الانتشاربدرجات متفاوتة، في الدول التي عاشت ولفترة طويلة تحت وطأة الأنظمة الشمولية المستبدة .

المطلب الأول :تعريف التحول الديمقراطي وأسبابه

هناك عدة تعريفات لعملية **التحول الديمقراطي** فهناك من يعرفه على أنه ":الانتقال من الحكم السلطوي، تطبق فيه قواعد الديمقراطية في المؤسسات، وتمتد هذه التطبيقات لتشمل الأفراد وموضوعات لم تشملهم من قبل، و بالتالي فإن التحول الديمقراطي هو الترتيب المؤسسي الذي يحصل بمقتضاه الأفراد على سلطة اتخاذ القرار، من خلال انتخابات عادلة و نزيهة و دورية وتنافسية".

إن هذا التعريف يؤكد على أهمية مشاركة الأفراد، و أهمية التعددية السياسية و اللتان من شأنهما أن تعلوا بالإرادة الشعبية و زيادة دورها في مسألة الحكم.[1]

وكما يقصد **بالتحول الديمقراطي** " المرحلة الانتقالية نحو ديمقراطية، يتم فيها تجسيد حقوق الإنسان وتفعيل المواطنة عبر الآليات المتعارف عليها من مساواة وحرية و إعلاء القانون".

وبصفة عامة فإن عملية التحول الديمقراطي يقصد بها مرحلة الانتقال من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي.

– أسباب التحول الديمقراطي:

عرفت العديد من الدول في بداية التسعينات موجات التحول الديمقراطي و ذلك لأسباب خارجية وأخرى داخلية و هي كالأتي:

ا– الأسباب الخارجية :وتتمثل في:

موازين وانقلاب السوفيتي، الاتحاد انهيار اثر على وذلك :**العولمة وظهور الشمولية الأنظمة انهيار–** تحت العالم، كافة أرجاء في تعميمها إلى والسعي الديمقراطية، القوى انتصار إلى أدى ما العالمية، القوى

---

[1]- عبد الوهاب حميد رشيد،التحول الديمقراطي و المجتمع المدني مناقشة فكرية وأمثلة عن تجارب الدول.
http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=28195
.Le 02-01- 2000.p96.99.

[1]– عبد الرضا علي أسيري، " التحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي " ،مجلة السياسية الدولية، العدد167 ،مجلد 42 ، يناير ص2007.35.

في المتمثلة و الاقتصادية، والليبرالية العولمة قيم تأثير وتحت "الإنسان حقوق و الحرية و شعارالمساواة المالية الدولية.[2] المؤسسات ضغوطات وتحت الحر، السوق اقتصاد

ب– الأسباب الداخلية :هذه العوامل تتمحور أساسا حول إشكالية الدولة ومنها:

❖ **الإخفاق السياسي** :إن مختلف الأنظمة التي عرفت التحول الديمقراطي شهدت عدةصراعات داخلية، نتيجة لغياب الشخصيات الكاريزماتية القادرة على توحيد المجتمع و تمثيل إرادته، ما أدى إلى تآكل شرعية النظام .لذا كان لابد من البحث شرعية جديدة وذلك من خلال تبني الخيار الديمقراطي .

❖ **ظهور قوى جديدة** :أدى إخفاق الأنظمة الشمولية و تدهور الأحوال المعيشية إلى ظهور قوى اجتماعية جديدة، تبنت فكرة الديمقراطية، وبالتالي بدأت فكرة الديمقراطية تفرض نفسها على الرأي العام، وعليه فإن الضغوطات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية أدت إلى التحول الديمقراطي.

❖ **تغيير في إدراك القيادة:** لا يكفي توافر شروط اقتصادية و اجتماعية و سياسية للقيام بعملية التحول الديمقراطي، بل لابد من وجود قيادة سياسية تؤمن بأهمية التحول الديمقراطي وتسعى إلى تطبيقه، و لذا فان القيادة السياسية تعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى اتخاذ وعدم اتخاذ قرار التحول الديمقراطي، و كذلك في نجاح أو فشل هذه العملية .

إن عملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين لها إضافة إلى توسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار و توزيع الموارد الاقتصادية وحماية الأفراد من تعسف الدولة، بغية الحفاظ على التماسك الديمقراطي.[1]

---

[2]– برهان غليون، " الديمقراطية العربية جذور الأزمة و آفاق النمو"، في حول الخيار الديمقراطي دراسات نقدية ،ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، يونيو 1994 .ص 109–122.

[1] – بلقيس، احمد منصور، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي : دراسة تطبيقية على اليمن و بلاد أخرى، ط 1،مطبعة مدبولي، القاهرة ، 2004 . 34ص.

المطلب الثاني :آليات التحول الديمقراطي ومراحله

عند القيام بعملية التحول الديمقراطي، لابد من توافر عدة آليات تساهم في تعزيز والحفاظ و إنجاح هذه العملية .

- **آليات التحول الديمقراطي** :وتتمثل في معايير الواجب توافرها عند الشروع في عملية التحول الديمقراطي، و يمكن ذكرها في النقاط التالية:

أ- وجود عامل الأمن و الاستقرار :إن نجاح عملية التحول الديمقراطي تكمن في وجود استقرار امني، يتيح الفرصة لكافة القوى السياسية و المدنية لتعبير عن أهدافها و عن برامجها بكل حرية و دون خوف، ومن ترسيخ مبادئ وقيم الديمقراطية في المجتمع، بدون وجود خطر يهددهم و يحد من فاعليتهم، لذا فالعامل الأمني مهم جدا لنجاح التحول الديمقراطي.

ب- الدستور :وهو النظام الأساسي للدولة أو السلطة، و يمثل المرجعية العليا للكيان الوطني أوالقومي الذي يجري الاحتكام إليه، ومن مهامه :تنظيم القوانين و المؤسسات، يصون الحقوق، و توزيع السلطات والاختصاصات، ومنع الاحتكار و وضع آليات الرقابية، وعليه فالدستور يمثل وثيقة رسمية لسياسة اتفق عليها .لذا فانه عند القيام بعملية التحول الديمقراطي، لابد من وجود تعديلات دستورية تتماشى مع طبيعة التحول.

ج-التداول على السلطة بشكل سلمي :وهو يعتبر احد أهم المؤشرات المركزية في عملية التحول الديمقراطي، و التداول على السلطة يكون بحسب نتائج الانتخابات العامة و التي تعبر عن اختيارات المواطنين.

د-الفصل بين السلطات :ومن الآليات المهمة عند القيام بعملية التحول الديمقراطي هي ضمان عدم تجمع كل السلطات في يد فرد أو هيئة واحدة، تجنبا لحدوث حالات من الإستبداد، والدستور هو الضامن للفصل بين هذه السلطات، مع تحديد اختصاصات وصلاحيات كل سلطة.

هـ -التعددية السياسية :إن تعدد القوى الفاعلة في المجتمع، خاصية من خصائص المجتمعات المعاصرة، والمجتمع الديمقراطي يرحب ويقر بالتعددية في مختلف أبعادها، كما انه يعطي لمختلف القوى الفاعلة في المجتمع الحق في التعبير عن أرائها بكل حرية و وفق ما ينص عليه القانون، ومخاطبةالشعب، والذي هو الحكم الأخير الذي يرجح قوة على حساب الأخرى.

و - وجود نظام تمثيلي :و الذي تتأمن به المشاركة السياسية وتتحقق بها السلطة التشريعيةلكونها أحد أركان الدولة الوطنية الحديثة.

ز - نزاهة الانتخابات :تمثل الانتخابات العامة، الدورية، الحرة والتريهة، من أهم مظاهرالحكم الديمقراطي، لأنه يمنح للفرد الحق في المشاركة و في تسيير شؤون بلاده.

ح–تفعيل دور المجتمع المدني :إذ يعتبر المجتمع المدني رأس المال الاجتماعي المساعد على تحقيق التحول الديمقراطي و تفعيل المشاركة السياسية الحقيقية، و ذلك لقيامه بحماية حقوق ومصالح المجتمع و الدفاع عنها في مواجهة سلطة الدولة.

ط- تعزيز دور وسائل الإعلام الحر :الذي من شأنه تعزيز البناء الديمقراطي و ذلك بنشر المعلومات،وتوعية وتحسيس المواطنين بمستجدات القضايا الرئيسية .وبالتالي لا تتمكن القلة الحاكمة من إحتكار المعلومة.

ي– تحقيق التنمية البشرية :و ذلك بغية إنجاح العملية الديمقراطية من خلال السعي إلى تحقيق رغبات وخدمات للأفراد، كالاهتمام بالصحة التربية و التكوين، العمل على تحسين المستوى المعيشي للأفراد والقضاء على الفقر وتحقيق العدالة التوزيعية.

م–احترام حقوق المواطنة و بناء ثقافة ديمقراطية :بكل ما تنطوي عليه من حريات مدنية، سياسية، اجتماعية و ثقافية، وفقا للقوانين المعمول بها، إضافة إلى العمل على تنشئة الأفراد تنشئة ديمقراطية سليمة، ما ينتج عنه مشاركة الفرد في العمل السياسي و المدني بشكل فعال وحقيقي.

ن–السعي إلى إقامة دولة الحق والقانون :أي سيادة القانون العادل المنظم للعلاقات بين الأفراد فيما بينهم مؤسسات الدولة في مستوياتها المختلفة، وجعلهم سواسية أمام القانون وبذلك تتم تطبيق العدالة التي هي من أهم مبادئ الديمقراطية.[1]

- **مراحل التحول الديمقراطي :**

1- مرحلة انتقالية بعيدا عن التسلطية ونحو الديمقراطية.

2- المرحلة الثانية تجسدالاستقراروالتدعيم للنظام الديمقراطي الجديد.

3- مرحلة الترسيخ الديمقراطي.

يتفرع منها أربع مراحل فرعية تقود ترسيخ الأوضاع المؤدية إلي تحول حقيقي ,وذلك علي النحو التالي:

1- مرحلة انهيار أو انحلال النظام السلطوي القديم:

[1] الهام نايت سعيدي،المرجع السابق.ص 83.

هناك اتجاه في الفكر السياسي يشير إلي وجود بعض العوامل الضرورية لانهيار النظام السلطوي ،ومن أهمها الصراع بين المتشددين بالسلطة والذين يرفضون أي تغير قد يهدد مصالحهم وبقائهم في السلطة، ولذلك يعارضون التحول الديمقراطي ويمثلون مصدر التهديد بالانقلابات والمؤامرات .

2-مرحلة إقامة النظام الديمقراطي أو أخد قرار بالتحول:

تشهد هذه المرحلة تعايش التقليدي مع الحديث من عناصر النظام ,فهي تعتبر فترة من التأكيد والشك وتزايد مخاطر الارتداد إلي الحكم السلطوي ،فالديمقراطيون والسلطويون غالبا ما يتقاسمون السلطة في هذه المرحلة من خلال الصراع و الاتفاق ،ويحدث التحول السياسي عندما يكون النظام قادرا علي التعامل مع المتغيرات الجديدة ،أوعندما يكون النظام غير على الحفاظ على ذاته ويتم إحلاله بنظام جديد.

3- مرحلة الترسيخ الديمقراطي:

يكتسب التحول في هذه المرحلة طابعه المؤسسي ،حيث يتم الاتفاق ب ين القوي السياسية المختلفة علي قواعد اللعبة السياسية الحاكمة لها ،ويتم الالتزام بها من قبل جميع القوى السياسية الفاعلة ,ويرى البعض أن مفهوم الرسوخ الديمقراطي يأتي متساويا في المعني مع مفهوم المؤسسية ، فالحكومات لابد لها من وسائل وآليات للتعرف علي مطالب واحتياجات الجماهير وكذلك واليات لترجمة هذه المطالب إلي قرارات ،بتغير اخر الحكومات الديمقراطية تتطلب آليات مؤسسية لترجمة الرأي العام إلى سياسات حكومية لكي تكون تلك الحكومات على درجة عالية من الاستجابة.فالانتخابات والأحزاب السياسية وجماعات المصالح كلها تعتبر أمثلة على الآلية المؤسسية السياسية .

4-**مرحلة النضج** : وهي أعلى مراحل التحول الديمقراطي ،حيث يسود فيها حالة قبول عام للديمقراطية بما يضفي عليها الشرعية التي تؤكدها مشاركة المواطنين في كافة أوجه الحياة ،مع توزيع المنافع الاقتصادية بالتساوي بين الأفراد مما يؤدي إلى تحسين الأداء الديمقراطي. [1]

[1]- أميرة ابراهيم ،حسن دياب ،التحول الديمقراطي في الصين ، رسالة ماجستر غيرمنشورة ،جامعة القاهرة ، كلية الاقتصادوالعلوم السياسية ، 2003.ص22،23.

المطلب الثالث: أنماط واستراتيجيات التحول الديمقراطي

- **أنماط التحول الديمقراطي:**

1- التحول من أعلى :

في هذا النمط من لتحول يلحظ أن لنخبة الحاكمة في النظام الشمولي أو السلطوي هي التي تملك بزمام المبادرة وهي التي تلعب الدور الحاسم في إنهاء ذلك النظام وتحويله إلى نظام ديمقراطي ، أي أن التحول يتم من أعلى .

2-الاحلال:

يختلف هذا النموذج تماما عن نموذج التحول ، فالعناصر الاصلاحية داخل النظام أو ليست متواجدة ، والعناصر السائدة في الحكومة من المتشددين المعارضين لتغيير النظام ، وبالتالي فان التحول الديمقراطي وفقا لهذا النمط ينتج عن ازدياد قوة المعارضة وتناقص قوة الحكومة إلى أن تنهار أو يطاح بها ، فالاحلال إذن يتطلب من المعارضة أن تنهك قوة الحكومة وتحول توازن القوة لصالحها .

3-الاحلال التحولي :

ويتمثل التحول الديمقراطي في النمط الاحلال التحولي في التوازن بين الحكومة والمعارضة ، بحيث توافق الحكومة على التفاوض لتغيير النظام . (1)

وهناك أنماط أخرى من التحول الديمقراطي اتضحت في نظام الحكم في كل من أمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا كالتالي :

أ- تحول عن طريق الاتفاق : وذلك عندما توافق النخبة أي المؤسسات المسيطرة على الحكم على تسوية متعددة الجوانب بين صفوفها .

ب- تحول عن طريق الالزام : عندما تستخدم النخبة القوة من جانب واحد لتغيير نظام الحكم .

(1) Samuel P.Huntington, **The Third Wave :Democratization in the late Twentieth – century**,op.cit.,p124,142,151.

ج-ا لتحول عن طريق الاصلاح : وذلك عندما تتحرك الجماهير من القاعدة وتفرض التسوية دون اللجؤ الى القوة .

د- التحول عن طريق الثورة : حينما تهب القوات المسلحة وتهزم النظام الديكتاتوري عسكريا ورغم الاعتراف بأن مثل هذه التصنيفات لأنماط التحول الديمقراطي لن تكون جامعةمانعة.

حيث أن كل عملية تحول تتم وفقا لظروف معينة يصعب من خلالها التوصل إلى صياغة ملامح عامة .

إلا أن مثل هذه التصنيفات مفيدة في التحليل والتراكم المعرفي ، فعمليات التحول الديمقراطي التي تحدث في كل دولة على حدة يمكن أن تمر من خلال أكثر من نموذج وربما يكون ذلك في نفس الوقت نظرا لتسارع الأحداث وتتابعها بشكل كبير، فعلى سبيل المثال هناك حالات يصعب تصنيفات مثل التحول الديمقراطي في البرتغال ، التي ظلت لبعض الوقت معلقة بين الاصلاح والتدخل (الإلزام) ، وكذلك شيلي التي تصنبفها وإن كانت أقرب إلى نموذج التدخل .[1]

- **استراتيجيات التحول الديمقراطي** :

تتعدد استراتيجيات التحول الديمقرطي وذلك على لنحو لتالي :

1-الاستراتيجية المؤسسية :

بمعنى توفير آليات مؤسسية لترجمة الرأي العام إلى سياسات حكومية لكي تكون تلك الحكومات على درجة عالية من الاستجابة ، فالانتخابات والأحزاب السياسية وجماعات المصالح كلها تعتبر أمثلة على الآلية المؤسسية السياسية .

2- استراتيجية الهندسة الاجتماعية :

تعني عدم ترطيز القوة الاقتصادية في يد فرد أو جماعة معينة من خلال إعادة توزيع المصادر الاقتصادية ، فذلك يقدم إستراتيجية ملائمة للتحول الديمقراطي كما في شرق أوروبا والاتحاد السوفيتي والصين وجنوب إفريقيا .

3-استراتيجية الفعل :

[1]- حمدي عبد الرحمان حسن ، دراسات في النظم السياسية الافريقية ، جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية القاهرة ،2002.ص203.

ويقصد بها الوسائل التي تستخدمها القوى السياسية لتعبءة مطالب التحول السياسي ، والهدف من هذه الاستراتيجية هو تبديل هياكل القوى والمؤسسات غير الديمقراطية بأخرى ديمقراطية ، وهذه الاستراتيجية تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الظروف الاجتماعية والاطار المؤسسي وكذلك رؤى وأفكار القادة السياسيين .[1]

[1]- أميرة ابراهيم ،حسن دياب، المرجع السابق.ص 54.

المطلب الرابع : مؤشرات التحول الديمقراطي

يمكن القول بأن هناك عددا من العناصر والآليات التي يمكن اعتبارها بمثابة مؤشرات يمكن من خلالها رصد وجود تحول ديمقراطي ومن أهم المؤشرات مايلي:

1-ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية في المجتمع بما يوسع من الطبقة الوسطى ويعززموقعها وأهميتها في المجتمع .

2-العوامل القيمية أو الثقافية خصوصا العقيدية منها ،وما يسميه "هنتجتون" بالتغيرات الدينية والتي من شأنها إذا صاحبت معدلات التنمية الاقتصادية أعلى أن توطد وتعزز المزيد من التحولات في اتجاه الديمقراطية .

3-تشجيع وتعزيز المجتمع الدولي لعملية التحول الديمقراطي .

4-شيوع منظومة تنافسية غير صراعية مع نبد العنف .

بحيث يمكن القول أن الانتقال السلمي يساعد على ترسيخ الديمقراطية، ومن ناحية أخرى فإن الانتقال العنيف يمكن أن يفرز بين الجماهير بغضا عميقا لسفك الدماء ،ويخلق التزاما أعمق بالمؤسسات الديمقراطية،لكن مهما كانت طبيعة عملية الانتقال فإنه كلما قل العنف المستخدم فيها زادت فرص ترسيخ دعائم الديمقراطية.

5- حرية و نزاهة العملية الانتخابية.[1]

[1]- عبد الغفار رشاد القصبي ، الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات ، مكتبة الآداب، القاهرة ،2004.ص314.

المطلب الخامس : معوقات التحول الديمقراطي

وهذه المعوقات تكون على المستوى الخارجي و الداخلي.

أ -المعوقات الخارجية :وتتمثل في:

❖ **مخلفات الاستعمار** :حيث شكلت الإستعمارات الطويلة إرثا تاريخيا ثقيلا لعب دور كابح في عمليات الانتقال الديمقراطي، لقد أنهكت تلك الدول واستنزفت مواردها و عطلت إمكانيات نموها الطبيعي و السليم نحو بناء دولة ديمقراطية.

❖ **الحروب و النزاعات الحدودية** :إذ تعيق هذه الحروب والنزاعات تقدم المجتمعات بسبب تبديد الموارد المالية و المادية في شراء الأسلحة وكل هذه التكلفة تكون على حساب قضايا الديمقراطية والتنمية.

❖ **الحصارات الدولية المفروضة** :كالتي فرضت على العراق سنة 1990 ، و الحصارالمفروض على ليبيا في قضية " لوكربي"، و الحصار على السودان بدعوى ضلوعها في الارهاب.

لقد عطلت هذه الحصارات كامل منظومة حقوق الإنسان السياسية، الاجتماعية،الثقافية والاقتصادية،وأثرت بشكل سلبي على عملية التحول الديمقراطي .فافتقار مجتمع مالأدنى مستويات الحياة لن يؤهله للخوض في نضال من اجل المطالبة بالديمقراطية .[1]

ب – المعوقات الداخلية: مثلما تأثر هذه المعوقات على عملية التحول الديمقراطي تأثر أيضا وبنفس الطريقة على مؤسسات المجتمع المدني وتتمثل في:

تدهور الوضع الأمني: و الذي ينتج عادة اثر صراعات داخلية وسياسية، وفي معظم الأحيان تكون هذه الصراعات نتيجة لاختلافات عرقية أو دينية أوإيديولوجية وتكون بالأخص بسبب الرغبة في الوصول إلى مقاليد الحكم بأي ثمن، وفي هذه الحالة تضطر الدولةإلى تطبيق قانون الطوارئ الذي يقلص هامش الحريات و الحقوق.

❖ **القيادات المساهمة في عملية التحول الديمقراطي**:و عادة ما يقوم أشخاص غيرديمقراطيين بعملية التحول الديمقراطي، وذلك لوجود ضغوطات داخلية و خارجية تحتم عليهم القبول بالحل الديمقراطي، وهنا يضطر هؤلاء الأشخاص إلى تنازل عن بعض امتيازاتهم حفاظاعلى مناصبهم ومصالحهم.

---

[1]- عبد الحسين شعبان،"معوقات الانتقال إلى الديمقراطية في الوطن العربي الديمقراطية الموعودة... الديمقراطية المفقودة في مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في " البلدان العربية ،ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005 .ص240 .

لذا لابد من وجود قوات ديمقراطية داخل المجتمع قادرة على فرض قيم الديمقراطية على الدولة والحفاظ عليها حتى لا ينشأ نظام غير ديمقراطي من نوع آخر.

❖ **العوائق البيروقراطية** :و التي تنتج على إثر إستغلال البيروقراطيين لمناصبهم خدمتا لمصالحهم الخاصة، مما يؤدي إلى إهمال المصالح العامة و يؤدي بالمواطنين إلى إتباع وسائل غير شرعية وغير أخلاقية للحصول على الخدمات ومن هنا تتفشي في المجتمع قيم الأنانية والرشوة و المحسوبية... الخ، وتعتبر هذه الأخيرة من أخطر معوقات التحول الديمقراطي وبناءالمجتمع المدني.

❖ **هشاشة و ضعف المجتمع المدني** :و ذلك لوجود عدة أسباب منها الإهتمام بالقضايا الفرعية و إهمال القضايا الرئيسية و الضرورية، إضافة لضعف التسيير والتخطيط و وضع البرامج.

و هذا راجع إلى قلة الخبرة و ضعف الكفاءة القيادية، ما يجعلها غير قادرة على كسب قاعدة إجتماعية قوّية .بسبب نقص الشفافية وازدواجية بين الأعمال التي تقوم بها وبين الأهداف المعلنة عنها، إضافة إلى تسييس معظم مؤسسات المجتمع المدني، و انعدام الثقافةالديمقراطية حتى داخل هذه مؤسسات.

ما أدى إلى نقص الثقة بينها وبين المواطنين، وهذا كله يؤدي بدوره إلى تقلص نسبة المشاركةوالانخراط والعمل التطوعي وتقديم التبرعات.

الأمر الذي يبقي هذه المؤسسات في حالة تبعية دائمة للدولة بغية الحصول على تمويل مضمون .[1]

[1]- عابد محمد، الديمقراطية و حقوق الإنسان ، ط 3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2004.ص81.

الخلاصة و الإستنتاجات:

لقد حاولنا في هذا الفصل إعطاء فكرة واضحة عن مفهوم المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في إطارهما النظري، إذ يساهم الجانب النظري على فهم الجانب التطبيقي ومعرفة جوانب القصور فيه، فهو بمثابة أداة قياس تحليلية .ويمكن أن نستنتج من خلال هذا الفصل مايلي:

– أن كلا المفهومين ساهمت في صياغتهما مدارس فكرية متعددة في إطار الفكر السياسي الغربي وإن كان مفهوم التحول الديمقراطي حديث فإن مفهوم الديمقراطية وهو الأصل، والذي يضرب بجذوره إلى الفكر اليوناني مثله مثل مفهوم المجتمع المدني .وقد عرف هذا الأخير تطورا جديا على يد فلاسفة العقد الاجتماعي (توماس هوبز، جون لوك، و جان جاك روسو) الذين قدموا المجتمع المدني كمفهوم وفكر جديد يقاطع النظم القديمة القائمة على الحق المقدس أو الحكم الالهي .إلا أن هؤلاء الفلاسفة لم يفرقوا بين الدولة و بين المجتمع المدني لإعتبارهما كيان واحد لا تمايز فيه .واتفقوا على أ ن المجتمع المدني هو ذلك المجتمع المنفصل عن الدولة ككيان، لكنهما يعملان جنبا إلى جنب في سبيل المصلحة العامة .

نفس الشيء بالنسبة لمفهوم التحول الديمقراطي والذي ساعدت في صقله عدة مدارس رغم حداثة المصطلح، نذكر منهم المدرسة البنيوية و المدرسة التحديثية وأخيرا المدرسة الانتقالية.

–كلاهما تعرض للبس المفاهيمي عند إستخدام كلا المصطلحين لدى المفكرين العرب فكثيرا ما يخلط الدارسون مفهوم المجتمع المدني بمفهوم المجتمع الأهلي أو المجتمع السياسي إضافة إلى وجود عدة تناقضات وإختلافات عند تعريفه أو في تحديد مكوناته .وهذا تماما ما يواجهه الباحث عند تناوله لموضوع التحول الديمقراطي والذي يختلط عادة بمفهوم الديمقراطية كما هو شائع أو بمفهوم التحول الليبرالي أو بمفهوم التغيير السياسي.

– إن نفس العوامل التي تحد أو تعرقل نمو ونجاح المجتمع المدني في أية دولة، هي نفسها التي تعيق تطور ونجاح عملية التحول الديمقراطي .ويرجع السبب إلى الإرتباط الوثيق لكلا المفهومين، فلا وجود لمجتمع مدني فاعل من دون ديمقراطية قابلة للحياة والتطور ولا ديمقراطية من دون حضور قوي للمجتمع المدني.

الفصل الثاني

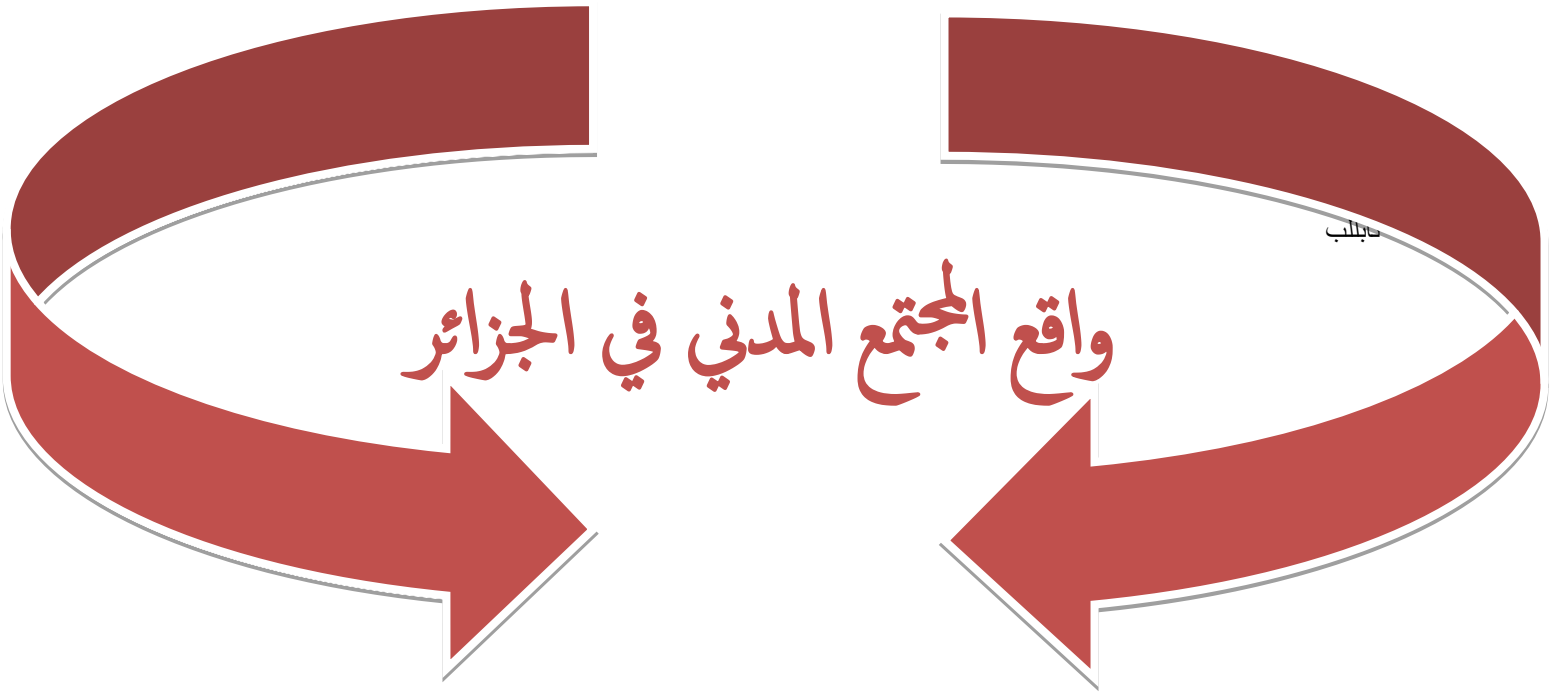

عرف المجتمع المدني كمفهوم وكممارسة منذ عشريتين، إهتماما متزايدا في الخطاب السياسي، والدراسات العلمية الأكاديمية و الندوات والملتقيات العلمية، و أصبح بذلك حديث العام و الخاص في مختلف أرجاء العالم خاصة بعد انتشار موجة الديمقراطية، و إعتبار المجتمع المدني أحد ركائزه الأساسية.

وعليه فالمجتمع المدني يمثل سلطة الشعب في مواجهة أي إحتكار أو إستبداد قد يصدر من الدولة فهو قادر على فرض إرادته ورغباته وقادر على التأثير والمساهمة في قرارات الدولة وهوبذلك يقوم بكل وظائفه و على رأسها وظيفة الضبط الإجتماعي وهذا ما نجده في الدول الأوروبية وحتى في الأقطار التي تبنت الخيار الديمقراطي كأمريكا اللاتينية وشرق آسيا.

والجزائر مثلها مثل باقي دول العالم الثالث قد تبنت الخيار الديمقراطي كبديل لابد منه، وعملت منذ بداية دخولها في هذه المرحلة، على دعم مؤسسات المجتمع المدني من خلال دعمها لأهم عنصر لها ألا و هي الحركة الجمعوية، باعتبار أن الجمعيات المدنية تشكل أهم المؤسسات الفاعلة للمجتمع المدني في الجزائر .

المبحث الاول: التطور التاريخي للمجتمع المدني في الجزائر

تعتبر المرجعية التاريخية عاملا مهما في فهم مشاكل الحاضر وإدراك تحديات المستقبل لذا تناولت الدراسة في هذا المبحث ظاهرة المجتمع المدني الجزائري في سياقه التاريخي.

المطلب الأول : تطور الحركة الجمعوية الجزائرية قبل الاستقلال

إن نشأة النظام الجمعوي في الجزائر لم يكن وليد ممارسة جديدة في المجتمع الجزائري، بل يرجع جذوره إلى خصوصيات القيم الإجتماعية والتربية الروحية للفعل الخيري. كما أ ن النظام الموروث للفعل الجمعوي لم يكن قائما على توزيع الثروة بقدر ما كان يصب في المشاركة الجماعية. وهو أحد أشكال التماسك والتكافل الإجتماعي،وذلك لحاجة الأفراد لتقوية وجودهم الإجتماعي والحفاظ على إستمرارية حياتهم، لذا فقد عرف المجتمع الجزائري مؤسسات مدنية ترعى شؤونه و مشاكله وتكون وسيط بينه وبين الدولة شأنه شأن كل دول العربية الإسلامية.[1]

وبدخول الدولة العثمانية إلى الجزائر، عرف المجتمع الجزائري تنظيمات جديدة إضافة إلى التنظيمات الموجودة سابقا، وذلك رغم كون نظام الحكم التركي متمركزا في المدن أكثر منه في الأرياف، و لم يعط لهذه المدن الفرصة للنمو والتوسع من أجل قيام تنظيمات إجتماعية وثقافية و إقتصادية، إ لا أنّه وبالرغم من كل هذه الظروف ظهرت تنظيمات مختلفة. في الدرجة أولى نجد التنظيمات المهنية التي كانت متحدة تحت ما يسمى "بالأمانة" و التي كانت تضم من 35 إلى 45 عضو.

[1] - كلثوم، بيبيمون،"النخبة النسوية و التنشيط الجمعوي في الجزائر" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر، معهد علم الاجتماع . 2004 .ص 75.

هذه التنظيمات المهنية كانت تمارس رقابة فعلية على جودة المنتوج ، تحكم في الأسعار والتنظيم الاجتماعي، إضافة إلى حماية مصالح أفرادها.

في الدرجة الثانية، تأتي التنظيمات المتخصصة في تسيير الأحياء التي تعرف بإسم "حومة"، هذه الأخيرة تتكون من طرف الأمناء ، و عليه فكل حي يملك ممثله لدى الهيئات التركية و الإدارية يسمى"الأمين"والذي يعبر عن مشاكل ومطالب الناس ويضمن حماية مصالحهم.

إلى جانب هذه التنظيمات هناك التنظيمات الإجتماعية و الثقافية والخيرية المرتبطة بمؤسسات الأوقاف، مثل مؤسسة" سبل الخيرات "التي كان نشاطها موجه إلى بناء المساجد، الزوايا والمحافظة عليها وصيانتها والتكفل بخدمة ورعاية الطلبة و المدرسين، حفظ القرآن و المرتلين له، وكذا جمع و توزيع الصدقات على الفقراء والمساكين.

و نجد نموذجا آخر من المؤسسات أو التنظيمات والممثلة في رابطات الأولياء الصالحين وهي نوع من المؤسسات التي تقوم بخدمة و صيانة الأملاك التابعة للتنظيم، ورعاية و إطعام الزوار ومساعدة الفقراء من أهل المدينة بالمال وذلك من مداخيل المؤسسة.

كما أنشأ الأندلسيين بعد إستقرارهم في الجزائر مؤسسات خاصة بهم تقوم برعاية و مساعدة هذه الطائفة.

و لقد كانت هذه التنظيمات بمثابة الصناديق الممولة لكثير من الأنشطة، التي لم يكن في مقدور الدولة والتي أنهكتها الحروب و الدسائس، تغطيتها خاصة و أنها موجهة لفئة خاصة من السكان.

وعليه فقد اكسبها هذا العمل هيبة ومكانة في أعين السكان و القائمين على شؤون الدولة فكانت لهم الكلمة المسموعة و الرأي المتبع.[1]

و بدخول الإستعمار الفرنسي للجزائر في 1830 إختفت التنظيمات التقليدية في العشرية أولى، لكنها عادت بعد ذلك للظهور، و ذلك لحاجة الأفراد للتنظيم وتضامن والحفاظ على هويتهم وتراثهم الإسلامي من الضياع والإنطماس.

وتتجسد أولى الممارسات التضامنية التي تعد بمثابة العرف في المجتمع التقليدي في "التويزة"وهي نوع من النشاطات التطوعية، والمكونة من جماعة صالحة و قوية، بناءا على المرجعية الأصلية للهوية الدينية، وتكون

---

[1]– أحمد، بوكابوس،"مقارنة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الإجتماعية الثقافية " في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق ،دفاتر المركز الوطني للبحث في الأنتربولوجيا الإجتماعية و الثقافية رقم،13.2005.ص65.

حيويتها وقدرتها في تحقيق النفع العام والحفاظ على المجتمع الجزائري .إضافة إلى أشكال أخرى، مثل "الحلقة "التي يحكمها رجال الدين والزوايا.

و التنظيم التقليدي القبلي المتمثل في" ثاجمعت "وهي عبارة عن مؤسسة إجتماعية تمارس السلطة الإجتماعية على مختلف التشكيلات الإجتماعية المكونة لها.[1]

وعليه فقد عمد الشعب الجزائري إلى إحياء مؤسسات قبلية تضامنية لمواجهة الإستعمارالفرنسي، الذي عمل على نقل تنظيمات فرنسية إلى الجزائر وتشجيعها وسط الأهالي بغية القضاء على مقومات الشعب الجزائري.

"وبعد مضي 60 سنة من هذا التاريخ، ظهر القانون المعروف بقانون "أول جويلية1901 في فرنسا، وطبق نص هذا القانون في الجزائر المستعمرة، إلى جانب مجموعة من النصوص المتناولة لعدة جوانب.[2]

وعلى إثر هذه القوانين، نشأت جمعيات جزائرية بعضها موالي للإستعمار والبعض الآخر يعمل لنشر الوعي داخل المجتمع الجزائري.

وعلى العموم فإن معظم التنظيمات كانت مدافعة عن مصالح الفرنسيين، إذ نجد أن تنظيمات مقسمة إلى:

-تنظيمات الفرنسيين تصل الى88.39 %.

-الخاصة باليهود نحو1.20 %.

-الخاصة بالمعمرين غير الفرنسيين تصل لحدود20.6 % .

-أما الخاصة بالأهالي فتقترب من8.53% .

وإذا أضفنا التنظيمات الخاصة باليهود و بالمعمرين الغير الفرنسيين إلى تنظيمات الفرنسية بإعتبارهم فرنسيين بالتجنس، فإن النسبة تصل إلى 91.47% أما النسبة المتبقية للأهالي فلاتتعدى8.53%.

و على الرغم من أن اغلب جمعيات الأهالي كانت لها تسمية إسلامية، إلا أن ذلك لم يكن نتيجة لموقف عقائدي أو أيديولوجي لمشروع إجتماعي مصدره الإسلام كعقيدة و تشريع، بل كان مجرد تسمية للتمايز مع الآخر الأوروبي في جانبه السياسي لا الثقافي، بغية تضيق الخناق عليها من طرف السلطات الفرنسية، مثل"جمعية طلبة مسلمي شمال إفريقيا "التي أسسها كل من" **عباس فرحات** "و" **مصطفى باشا** "سنة 1919وأعيد تأسيسها سنة 1955 تحت رئاسة"**محمد الصديق بن يحي** "و نيابة" **عمارة رشيد** "هؤلاء

---

[1]- محمد الرؤوف القاسي، " التنظيمات المسجدية " في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق ، دفاتر المركزالوطني للبحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية والثقافية .رقم 2005.13.ص97.

[2]ـ أحمد بوكابوس،المرجع السابق.ص65.

المؤسسون لم يكن لهم أية علاقة بالمشروع الإسلامي، بل كانوا من المتشبعين بالثقافة الفرنسية وقيمها الحضارية.[1]

أما الجمعيات الدينية والتي دافعت وبقوة على الهوية العربية إسلامية، وساهمت إلى حد كبير في الحفاظ على التقاليد الثقافية والحضارية للشعب الجزائري المسلم فنجد مثلا:

-**الكشافة الإسلامية** :والتي كان لها الأثر الفعال في الحفاظ على الإنتماء العربي إسلامي للشباب الجزائري، بالرغم من عمليات التخريب والتي أنتجها المستعمر آنذاك و إبان الثورة التحريرية الكبرى.

-**جمعية العلماء المسلمين** :والتي كان يترأسها **الشيخ عبد الحميد إبن باديس** ومن بعده **العلامة البشير الإبراهيمي**، إذ تأسست هذه الجمعية في 5 ماي 1931 ، ردا على الاحتفالات الفرنسية بمرور قرن على احتلال الجزائري.

ولقد كان لهذه الجمعية دورا فعال في القضية الوطنية، حيث أيقظت الشعب الجزائري من سباته وغفوته، ودعته إلى المطالبة بحقوقه المهضومة.

والقيام بالعربية لغة الدين والوطن و دعت إلى العمل بالقرآن و السنة الشريفة، وعملت على إحياء الشخصية الوطنية العربية المسلمة، و تخليص الشعب الجزائري من ضلالات والقيام بالعربية لغة الدين والوطن، و دعت إلى العمل بالقرآن و السنة الشريفة، وعملت على إحياء الشخصية الوطنية العربية المسلمة، وتخليص الشعب الجزائري من ضلالات البدع و الخرافات التي كان يدعوا إليها رجال الزوايا المنحرفة، وأنشئت الجمعية الصحف النوادي المدارس والمعاهد وأرسلت الطلاب والتلاميذ إلى الخارج الوطن.[2]

كما لا ننسى فضل **التنظيمات الرياضية الجزائرية** ، التي ساهمت في إبراز هذا الشعب إلى الرأي العام من خلال التظاهرات الرياضية، يمكن ذكر على سبيل المثال" :**جمعية غرناطة**"،"**الحياة** "،" **الودادية** "، " **أدبية** " **1930**،" **نادي معسكر**"وهو أول نادي رياضي جزائري أنشا سنة 1912 و"**نادي معسكر الإسلامي** ."إضافة إلى" **نادي غالي للمعسكر** "مؤسس سنة 1925 ، و"**العباسية**"، "**الاتحاد الرياضي المسلم للعباس** "مؤسس سنة 1933 و"**اتحاد الرياضي الجزائري المسلم**1932 ".

---

[1]- الزبيرعروس، المرجع السابق.ص35.

[2]- كمال عجالي، "مساهمة العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على الهوية الوطنية " ،مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، عدد16، ديسمبر 2001.ص 103.

و إبان الثورة التحريرية الكبرى إلتفت جميع الجمعيات الجزائرية، بمختلف توجهاتها و أفكارها حول" **حزب الجبهة التحرير الوطني"**، وهو عبارة عن منظمة ثورية تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي السابق ، والذي حاول التحصل على الإستقلال بطرق قانونية سلمية والتحول مباشرة إلى الثورة المسلحة التي تكللت بالإستقلال وإسترجاع السيادة الوطنية يوم 5 جويلية1962 .[1]

المطلب الثاني : تطور الحركة الجمعوية بعد الاستقلال

أما مرحلة ما بعد الإستقلال فقد إتسمت بعملية دولنة المجتمع، أي سيطرة الدولة وإحتكارها لمختلف الهياكل والمؤسسات و فضاءات التنشئة الإجتماعية، و تأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي و قانوني قهري وتمايزي، يبطل كل المحاولات التنظيمية غير الرسمية التي تريد أن تنشط خارج الإطار المؤسساتي للحزب الواحد.[1]

و ذلك لأ ن الدولة آنذاك كانت ترى أن التنمية الإقتصادية و الإجتماعية التربوية و الثقافية، مدمجة في طبيعة النظام السياسي المتبع، إذ تعتبر من مهامه الأساسية، فأقصت بذلك كل مبادرة أو منافسة في الميدان، لأن وبرأيها أن المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونه (وذلك عن طريق تأسيس وإنشاء تنظيمات جمعوية تدافع عن حقوقه وأرائه وتخدم مصالحه).

وبذلك عمت روح الأبوية في جميع المجالات، وألبست الصبغة السياسية لكل منظمات الإجتماعية والثقافية والتربوية.

وعليه ظلت مؤسسات المجتمع المدني بمختلف تنظيماتها، تسيير في نفس القوالب و الأطر التي كانت قائمة في فترة الإستعمارية و المتمثلة في عملية الهيمنة.[2]

إن عملية الهيمنة على مختلف التنظيمات المدنية التي وجدت منذ الإستعمار وإستمرت إلى مابعد الاستقلال، كانت كنتيجة لاستمرار نفاذ قانون الجمعيات الفرنسية "05 جويلية1901 "إلى مرحلة ما بعد الإستقلال، والى غاية 1971 حيث صدر في تلك السنة، القانون" 17-79 "والذي كان أكثر صرامة وتشددا من الأول.

---

[1]- صالح فيلالي، " أيديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية" في مؤلف الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية ، سلسلة كتب المستقبل العربي، ط 2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 1999 . ص33.

[1]- عمر دارس،" الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر:الواقع والأفاق "،مجلة إنسانيات، عدد 28 ،الجزائر، افريل 2005.ص 25.

[2]- احمد بوكابوس، المرجع السابق .ص18 .

وإستمرت هذه الهيمنة حتى بعد إصدار قانون 1987 المتعلق بالجمعيات، والذي كان من المفروض أن يقلص من هذه الهيمنة ويتماشى أكثر مع متطلبات البيئة الداخلية و الخارجية التي بدأت تطالب بالتغيير، وعوضا عن ذلك، فقد كرس هذا القانون سيطرة الإدارة على الجمعيات ومراقبتها، مما أدى إلى تضييق هامش الحريات الجمعاوية، لدرجة أن هذه الجمعيات لا تستطيع أن تستمر خارج دائرة الولاءالحزبي.[3]

كل هذه العوامل أدت إلى إفقار الحياة الجمعاوية، والتي هي عبارة عن همزة وصل بين الدولة والمجتمع، مما أدى إلى توسيع الفجوة بين السلطة والمجتمع وإتساع السخط الإجتماعي، بسبب أزمة 1986 وهي الأزمة التي عرفت فيها إنخفاض لأسعار البترول من 35 إلى 10 دولار للبرميل، وإرتفاع الديون الجزائرية المتكونة من أكثر من قروض التموين اليومي للإقتصاد، والقروض التجارية القصيرة الأمد والمرتفعةالفائدة، الأمر الذي أدى إلى إزدياد الديون وإنحصار الدولة في خدمتها فقط.

وبالتالي فقد أدى كل ذلك إلى تدني حالة الإجتماعية، إرتفاع نسب البطالة و إنتشار الفقر وتأزم الوضع وظهور إحتجاجات شعبية و فوضوية، أدت كلها في الأخير إلى أحداث5 أكتوبر1988 .

والتي أدت إلى التعددية السياسية ، وتعديل قانون الجمعيات والإعلام .إضافة إلى الضغوطات الخارجية والمتمثلة في سياسة المشروطية و المفروضة من قبل المؤسسات المالية على الجزائر،والتي فرضت عليها إشراك الحركات الجمعوية في كل المجالات الإصلاح الإقتصادي كونها وسيلة المجالات الإصلاح الإقتصادي كونها وسيلة ضبط الإجتماعي وضامنا لعدم تكرار حالات التضمر والإحتجاج كالتي حدثت في 5 أكتوبر 1988.[1]

وبالتالي إضطرت الدولة الجزائرية إلى تبني التعددية، والتخلي عن بعض وظائفها الإجتماعية وإسنادها إلى الجمعيات المدنية للتكفل بها، والتي تعتبر صورة من صور الديمقراطية و التغيير.

وعليه فقد إستفادت الجمعيات من مرحلة التعددية التي دخلت فيها البلاد، و إستفادت من قانون الجمعيات ومن تسهيلاته، وأنشأ على اثر ذلك كم هائل من الجمعيات منها :

- **الجمعيات النقابية وهي:**

والذي تأسس سنة 1954وانضم فيما بعد كباقي **(UGTA)**:**للعمال الجزائريين الاتحاد العام**

---

[3]- عروس الزبير ،المرجع السابق.38.

[1]-أ حمد هني ، المديونية، موفم للنشر ،الجزائر، 1992 .ص 87.

التنظيمات الجزائرية، إلى الجبهة التحرير التي قادت البلاد إلى النصروالإستقلال في 5 جويلية 1962ولقد عان الإتحاد العام للعمال الجزائريين كثيرا بعد الإستقلال من جراء السياسية الصارمة التي إنتهجها الرئيس السابق" **أحمد بن بلة** " فإنضم الإتحاد إلى السلطة الجديدة والتي قامت بالتصحيح الثوري، بقيادة الرئيس الراحل" **هواري بومدين**".

إلا أنه خضع من جديد لهيمنة الدولة والحزب، اللذان عملا على أن تكون قيادات الاتحاد العام للعمال الجزائريين موالية و خاضعة لهما.[1]

وبقي الاتحاد مهيمن عليه كباقي التنظيمات المجتمع المدني، إلى غاية مرحلة التعددية، حيث صدر في جوان 1990القانون الخاص بكيفيات ممارسة الحق النقابي، إذ تنص المادة 2 منه،على حق العمال الإجراء والمستخدمين والمنتمين إلى مهنة أو قطاع أو نشاط واحد أن يكوّنوا تنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم.

كما يمكن أن تؤسس النقابة وفق شروط بسيطة محددة في مادة 6 والتي تنص بضرورة تمتع النقابيون بالجنسية الجزائرية الأصلية أو المكتسبة منذ 10 سنوات على الأقل.

والتمتع أيضا بكافة حقوقهم المدنية و الوطنية .وأن يكونوا راشدين .و لم يصدر منهم أي سلوك مضاد للثورة التحريرية .وأخيرا يشترط عليهم ممارسة نشاط له علاقة بهدف التنظيم النقابي.

كما ينص القانون على الحقوق و الواجبات تحمي النقابيين من أي اضطهاد .و تنص المادة6 بأن: " تعتبر النقابة شخصية معنوية و الأهلية مدنية بمجرد تأسيسها ".

ونص القانون على مواد تحمي النقابيين من أي تعسف أو اضطهاد بالإضافة إلى القوانين المتعلقة بالأحكام التأسيسية والموارد و الأملاك وحالات الحل و العقاب المشابهة إلى حد كبير لقانون90 -31.[2]

إضافة إلى تأكيد الدستور الجزائري 1996 في المادة 56 و 57 بالحق النقابي و المعترف به لكل المواطنين والحق في الإضراب لكن بشكل قانوني ودون أن يضر بسلامة و أمن الوطن وكل ماله منفعة للمجتمع والبلاد.[3]

---

[1]- سعيد بوشيخو، " إشكالية الاستقلال و الاحتواء في علاقة النقابة بالسلطة في الجزائر " ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعةالجزائر . 1998 ص 143.

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90- 14 المتعلق بالكيفيات ممارسة الحق النقابي. **الجريدة الرسمية**. الصادرة في6 يونيو1990.ص765- 766.

[3]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، دستور الجزائر 1996 ، الصادر في **الجريدة الرسمية** رقم 76 المؤرخة في 8ديسمبر 1996.ص5.

النقابة الإسلامية للعمل (SIF): والتي تأسست بموجب القانون 90-14 في 30 جوان1992 والتابعة "للجبهة الإسلامية للإنقاذ" ، والذي عمل على خلق قواعد عمالية خاصة به، وخرق الاتحاد العام للعمال الجزائريين ولقد ركزت نقابة SIF على قطاعات "التعليم، الصحة، النقل، السياحة والاتصالات".

وتمكنت هذه النقابة الإسلامية من استحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا و القيام بالعديد من الإضرابات .إلا انه تم تعليقها بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ سنة1992 .

– **اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر** :و التي أسسها الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 1992 محاولة منه للحضور على المسرح السياسي بهدف مواجهة النفوذ المتنامي للجبهة الإسلامية للإنقاذ . وقد انضمت إليها منظمات أخرى المتمثلة في : أصحاب العمل والمدراء، الشركات الحكومية والخاصة وبعض منظمات حقوق الإنسان[1]

[1]- هشام عبد الكريم ، " المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر 1989-1999 " رسالة لنيل شهادة الماجستير. جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.2006.ص92-93.

المبحث الثاني : الإطار القانوني للحركة الجمعوية في الجزائر

المطلب الأول : مرحلة الهيمنة القانونية على الجمعيات في الجزائر

بدءا بالأول قانون متعلق بتأسيس الجمعيات في الجزائر وهو" قانون 1 جويلية 1901"،والذي تم إصداره والعمل به في فرنسا قصد إنشاء جمعيات فرنسية تدافع عن الحقوق الجماعية، وقد طبق هذا القانون في الجزائر سنة 1904 وفق المرسوم 8 سبتمبر1904 وقد عرف قانون الجمعيات الفرنسي الجمعية وفق المادة 1 منه على أنها ":اتفاقية و التي بواسطتها يضع شخصان أو عدة أشخاص بصفة مشتركة و دورية كل معارفهم وأنشطتهم في غرض لا يدر عليهم بربح".

-أما المادة الثانية منه فتنص على أن الجمعية يمكن أن تؤسس وفق الشروط التالية:

-أن تكون أهدافها وفق القوانين المعمول بها و أن لا تمس بسلامة الإقليم ولا بأحد الأشكال الدولة .و وفق هذا القانون تقسم الجمعيات إلى 3 فئات:

أ –الجمعيات الغير معلن عنها : فهذه الجمعيات تنشا بطريقة غير رسمية ودون إذن أو تسريح من طرف الإدارة الرسمية، و بالتالي فهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية كونها تنظيم غير قانوني.

ب– الجمعيات المعلن عنها :والتي تؤسس بطريقة قانونية وبإحترام الإجراءات المطلوبة، إذ تقوم بتقديم طلب رسمي لنشاتها (الطلب يكون كتابي وفيه تعلن عن أهدافهاوأعضائها تنظيمها...الخ). ويتم نشرها بعد ذلك في الجريدة الرسمية و في العقود الإدارية، إلا أن هذه الجمعيات لا يمكنها إستقبال الهبات والإعانات بالرغم من كونها رسمية.

ج –الجمعيات ذات النفع العام : فقط الجمعيات المعلن عنها أي الرسمية و القانونية تستطيع أن تتحصل على مثل هذا الإعتراف ولكن بعد القيام بعدة إجراءات إدارية.

ووفق المادة 8 من المرسوم 16 أوت 1901 فإن الجمعية التي تتحصل على مثل هذا الإعتراف تمنح الكفاءة الإدارية الكاملة، ويسمح لها بالحصول على الهبات والدعم العمومي و إستثماراته، وهي بالتالي تتمتع بالشخصية المنعوية الكاملة.[1]

ووفق القانون 1 " جويلية" 1901 ، أنشئت العديد من الجمعيات في الجزائر و في مختلف الميادين، لكن هذه الجمعيات و إن حملت أسماء جزائرية إلا أن أعضائها ومؤسسيها كانوا من فرنسيين أو المستوطنين، وفيما بعد إنضم إليهم بعض الجزائريين المواليين لسياسة الإستعمارية الفرنسية.

---

[1]-OMAR HACHI. « Les associations déclarées ». Les cahiers du CREAD. N53.2000.P 59 .60.

و بالتالي فإن هذه الجمعيات كانت تخدم الأغراض الإستعمارية بالدرجة الأولى .و حتى و إن ظهرت فيما بعد جمعيات جزائرية حقيقية كجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، إلا أنهم كانوا يعملون تحت التضييق و المراقبة الدائمة و المستمرة من طرف السلطات الفرنسية.[1]

المطلب الثاني : مرحلة الانفتاح والتعددية السياسية

جاءت هذه المرحلة كنتيجة للضغوطات الخارجية، و ذلك بفرض المؤسسات الدولية على الجزائر الدخول في النظام الديمقراطي و نظام اقتصاد السوق، إضافة إلى الضغوطات الداخلية ومن أهمها أحداث 5 أكتوبر 1988، مما أدى إلى إقرار دستور جديد يتماشى و المرحلة الجديدة للبلاد ألا وهو دستور 1989 ، الذي جاء بعدة إصلاحات منه القانون رقم90-31، الذي أعطى تعريف جديد للجمعية إذ و وفق المادة 2 منه:" تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح.

كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة أوغير محددة من اجل ترقية الأنشطة

ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني و التربوي و الثقافي والرياضي. على وجه الخصوص، يجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وان تكون تسميتها مطابقة له" .

ومن ميزة هذا القانون، أنه إعتبر أن تجمع 15 عضو كاف لإنشاء جمعية وفق المادة 6 إضافة إلى كون شروط تأسيسها جاءت جد بسيط إذ نصت المادة 4 منه على انه :"يمكن لجميع الأشخاص الراشدين أن يؤسسوا أو يديروا أو يسيروا جمعية مع مراعاة أحكام المادة 5من القانون".

وإذا توفرت فيهم الشروط التالية:

-أن تكون جنسيتهم جزائرية.

-أن يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية والسياسية.

-أن لا يكونوا قد سبق لهم سلوك مخالف لمصالح الكفاح التحرير الوطني.

كما يلاحظ أيضا أن شروط التأسيس سهلة وغير مقيدة بأمور تعجيزية، إضافة إلى عدم تقييدها بأفكار أيديولوجية سياسية محددة مثلما جاء في دستور 1976.

[1]- الزبيرعروس، "المجتمع المدني :الأداة الرأي و الفقراء الجدد"، كراسات CREAD ، عدد 53 ،2000.ص30.

وتعتبر الجمعية باطلة إذا خالفت هدف تأسيسها أو النظام التأسيسي القائم أو النظام العام أوالآداب العامة أو القوانين المعمول بها وذلك وفق المادة 5 وعليه فان الجمعية تؤسس وفق:

-إجراءات بسيطة وغير معقدة كالسابق وفق المواد 6-7

إضافة إلى الحقوق و الواجبات التي يضمنها لها القانون، والذي يعطيها الحماية القانونية الكاملة من أي إجراء ظالم أو اضطهادي، شرط أن تحترم الجمعية وتتقيد بالقوانين المنصوص عليها. وتناول هذا القانون في فصل كامل الموارد المالية والأملاك الخاص بالجمعيات .

وبناءا على ما تنص عليه المادة 26 "تتكون موارد الجمعية مما يأتي:

أ- اشتراكات أعضائها.

ب -العائدات المرتبطة بأنشطتها.

ج - الهبات و الوصايا الإعانات المحتملة التي قد تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.

كما تنص المادة 28 على أنه:" يمنع على الجمعيات قبول هبات و الوصايا المثقلة بأعباء أو شروط، إلا إذا كانت هذه الأعباء لا تتعارض مع الأهداف المسطرة في القوانين الأساسية ومع أحكام هذا القانون، كما لا تقبل الهبات و الوصايا من جمعيات أو هيئات أجنبية، إلا بعد أن توافق عليها السلطات العمومية المختصة التي تتحقق من مصدرها و مبلغها وتوافقها الهدف المسطر في القانون الأساسي للجمعية وتجنبها من الضغوط التي قد تنجم عن ذلك ،إضافة إلى العائدات المذكورة عنها في المادة 29 و المتمثلة في التبرعات العلنية.

ومن خلال هذه القوانين تكون الاشتراكات بالنسبة للجمعيات جزءا من أموالهاالخاصة، إذ ينص القانون الأساسي على إجبارية دفع اشتراك من طرف أعضاء المنخرطين في الجمعية، ما يدل على أن الاشتراك واجب تعاقدي يدفع من طرف العضو الناشط، وتحدد الجمعية العامة الاشتراك بكل حرية وذلك بمراعاة أهداف الجمعية والإمكانيات المالية للمنخرط، أما فيما يخص الإعانات و التي تمنح من طرف السلطات العموميةأي" الدولة و المجموعات المحلية والهيئات العمومية المختلفة"، فهي تعتبر وسيلة مساهمة في تحقيق برامج أو مشاريع ذات المنفعة عمومية، التي لا تحققها هذه السلطات بنفسها مباشرة .

وتأخذ الإعانات الأشكال مختلفة قد تكون إعانات مادية كشراء العتاد لصالح الجمعية أو إعانات مباشرة أو غير مباشرة لانجاز بعض الأشغال: كطباعة، إعارة العتاد، تهيئة المقرات،و أخيرا إعانات للتسيير أو التجهيز.[1]

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . القانون رقم 90-31 المتعلق بالجمعيات. **الجريدة الرسمية** ،عدد 53 ، الصادرة بتاريخ 4 ديسمبر 1990 ، ص 1689.

المبحث الثالث: معوقات المجتمع المدني في الجزائر

المطلب الأول :المعوقات البيئة الخارجية

و يقصد بها العوامل الخارجية المؤثرة على فعالية الوظيفية" للمجتمع المدني "الجزائري،إن هذه العوامل تتمحور أساسا في:

1-الأزمة الجزائرية : و يقصد بها الأزمة الأمنية الخانقة التي عانت منها البلاد لعشرية من الزمن ذات أبعاد متعددة و التي أدت بالبلاد إلى حالة أللاستقرار، بدءا بأحداث 5 أكتوبر 1988وتبني الجزائر التعددية السياسية وفق مجريات عملية التحول الديمقراطي، ما اضطر البلاد للقيام بعدة إصلاحات اقتصادية وفق ما ينص عليه النظام الاقتصادي جديد متمثل في اقتصاد السوق .وكان لهذه الإصلاحات انعكاسات جد سلبية على المجتمع الجزائري وذلك لأنها أدت إلى:

-إنهاء العمل بالقوانين: التي كانت تضمن الوظيفة ومنصب الشغل الدائم للجزائري.

-تسريح العمال :مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة بشكل كبير وبالتالي فقد ارتفعت نسبة الفقر إلى 28 ٪ من مجموع السكان لسنة 1990 أي بمعدل 6 مليون واتساع ظاهرة الفوارق الاجتماعية.

وعليه فإن تدني مستوى المعيشة وارتفاع نسبة الفقر و البطالة مهد لظهور أزمة أمنية، اقتصادية، سياسية واجتماعية خانقة .فبتآكل شرعية الدولة والحزب الواحد و الإخفاقات المتلاحقة التي حققاها، ومع ازدياد غضب وكراهية وسخط الشعب، إضافة إلى انعدام الثقة إلى كل ما يرمز للدولة .

2-أللإستقلالية الجمعوية :رغم ما تقدمه الدولة من مجهودات ومساعدات كبيرة لتدعيم مؤسسات" المجتمع المدني "من دعم مادي، المتمثل في الإعانات المالية و منح المقرات والوسائل التكنولوجية الحديثة التي تتكفل بها القطاعات الوزارية حسب الإختصاص، إضافة إلى تنظيم دورات إعلامية وتدريبية لإطارات الجمعية .إلا أن هذه المساعدات ما هي إلا طريقة لينة لإبقاء "المجتمع المدني "تابعا لها، وذلك من خلال" الدعم المالي التفضيلي "والذي تقدمه الدولة للجمعيات على حساب الجمعيات الأخرى وفق معادلة الاقتراب والابتعاد من السلطة، وهذه المعادلة تنطبق أيضا على توفير ومنح المقرات و التجهيزات الضرورية، وفي هذا الصدد تستحوذ الجمعيات الوطنية على التمويل و الدعم الحكومي أكثر من الجمعيات المحلية و التي تعتبر الأكثر

قربا من مشاكل المواطنين، ما يبقي الجمعيات في حالة تبعية دائمة للدولة وهذا ما يلغي عنصر الاستقلالية .

3–تهميش" المجتمع المدني :"رغم ما نراه من تشجيع وبشدة في الخطابات الرسمية والسياسية لمؤسسات" المجتمع المدني "لكونه ضابط اجتماعي مهم وقاعدة التحتية ضرورية للبناء الديمقراطي إلا أن الواقع يثبت عكس ذلك من خلال العلاقات التي تربط كل من الدولة و" المجتمع المدني"، ذلك لكون المؤسسات الحكومية تتعمد استبعاد مؤسسات" المجتمع المدني "في العديد من مناقشاتها وقراراتها الهامة، وعليه فالدولة تقوم بتهميشه فيما يخص مشاركته في رسم السياسات العامة .وبالتالي فإن" المجتمع المدني "في الجزائر لا يلعب دور وسيط بين الدولة و المجتمع إنما دور المهيمن عليه.

4–ظهور ظاهرة اللامبالاة :وذلك في الأوساط المجتمعية بحيث أصبح الفرد الجزائري غير مكترث بالقضايا السياسية ولا حتى بالمشاركة فيها، إذ وصلت نسبتها الى5 ٪ أما نسبة الانخراط فهي مقدرة ب2 ٪ وهذا راجع إلى:

– عدم القدرة على تجنيد العنصر المتطوع والذي يعتبر من عناصر الأساسية للعمل الجمعوي.

انعدام الثقة لكل ما يرمز إلى الدولة، و بالأخص الجمعيات و الأحزاب السياسية التي لا تظهر إلا في المناسبات، لترمي بوعودها وشعاراتها المعتادة، ما أدى إلى احدث هوة كبيرة بين المجتمع والذي اغلبه من الشباب بنسبة % 70 و بين مؤسسات الدولة .

– غياب دور الإعلام الذي من شأنه تعزيز و إبراز دور وعمل هذه الجمعيات و تقريبها من المواطن، الذي لا يدرك أهمية العمل الجمعوي ودوره في ترقية المجتمعات.

5– -الإطار القانوني :والمتعلق بقانون الجمعيات 90-31 سمح بإنتشار عدد كبير من الجمعيات من حيث الكم وإهمال الجانب الكيفي مع عدم مراقبة الدولة لأدائها ونتائج عملها، لذا أجمعت معظم الجمعيات على أن القانون الجمعيات 90 -31 يحتاج إلى العديد من التعديلات الجوهرية، وكذلك لأنه يبقي الجمعيات في حالة تبعية للدولة بطريقة قانونية من خلال الإعانات المادية، خاصة تلك القوانين التي تقيد إمكانية قبول الإعانات الأجنبية وحصرها في الإعانات الأعضاء وما تقدمه الدولة .

إضافة إلى تطبيق حصانة قانونية تحمي الجمعيات من التعسف الإداري، و جعل القاضي وحده المؤهل للقيام بإجراءات التعليق والحل كما هو منصوص في القانون وذلك لتحرر من القيود البيروقراطية التي تعيق من تفعيل أدائها، كالتعاقد المسبق مع الوزارة الوصية.[1]

[1]- الزبير عروس،المرجع السابق، ص21.

المطلب الثاني :معوقات البيئة الداخلية

وبقصد بها العراقيل الكابحة لفعالية الوظيفية للجمعيات بمختلف أنواعها والنابعة من الجمعيات في حد ذاتها وتتمثل في:

1-عدم وجود الكفاءة القيادية :إن معظم الجمعيات تقوم على فكرة الرئيس فيما يخص التسيير الداخلي للجمعية، بمعنى أن الرئيس هو صاحب القرار الأول و الأخير أما باقي الأعضاء فيقومون بعملية التنفيذ، وعليه فالمناخ الداخلي للجمعيات لا يحتوي على عنصر المشاركة الفعلية أو روح الفريق أو الشفافية و لا حتى الثقافة الديمقراطية.[1]

وهنا نلاحظ أن الرئيس في حد ذاته متشبع بعقلية المهيمن في القرارات المتعلقة بالجمعية، إذ يعتبر أن باقي الأعضاء ما هم إلا موظفين إداريين قابلين لتهديد أو الطرد إذا ما خالفوا توجيهات الرئيس،وهنا نلاحظ إستبداد معظم قادة الجمعيات وإن كان هذا الاستبداد يمارس بدرجات متفاوتة وذلك بحسب الصلاحيات والسلطات المخولة لهم.

إن هذه الظاهرة هي من بين الذهنيات السلبية التي ترسخت في المجتمع الجزائري، وعليه فمجتمعنا يحتاج إلى وقت أكبر حتى يستوعب الثقافة الديمقراطية و يطبقها.

وهنا نجد أن هذه الجمعيات متناقضة مع نفسها إذ كيف تطالب الدولة بأن تكون واضحة وديمقراطية إذ لم تمتلك هي في حد ذاتها هذه المواصفات؟

ودليل على أن جل الجمعيات الجزائرية تقوم على فكرة الرئيس هو أن معظم الجمعيات تزول بزوال الرئيس الذي أسسها، وفي العادة يكون سبب هذا الزوال نتيجة لتصارع مصالح رئيس الجمعية والأعضاء المنتمين إليها، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى قلة الخبرة في التنظيمات المدنية بسبب عدم إنتقال الخبرة من جيل إلى آخر .إضافة إلى تفشي ظاهرة الرشوة الإجتماعية والإقتصادية والمحسوبية والتفكك الإجتماعي بشكل واضح و كبير في المجتمع الجزائري، والتي للأسف تربت عليها الأجيال الجزائرية بفعل النظام الإقتصادي الذي تحركه الندرة وحالة وعليه فرغم مجهودات الدولة الجزائرية للقضاء على الأزمة الأمنية والاقتصادية، إلا أنها غير قادرة في الوقت الراهن على القضاء مثل هذه الذهنيات المنغرسة في المجتمع الجزائري.

[1]- الزبير عروس، " ،المرجع السابق .ص137 .

2-**مصادر التمويل الذاتي** :ويقصد بها كل أنواع الدعم المادي التي تتحصل عليها الجمعياتبطريقتها الخاصة بعيدا عن الإعانات المالية للدولة .إن مصادر التمويل الذاتي للجمعيات الجزائرية ضعيف جدا إذ تتراوح قيمة إشتراكات الأعضاء ما بين 100 دج إلى 200 دج للسنة، هذا ما يجعل الحجم الإجمالي لهذا التمويل ضعيف جدا الشيء والذي يعرقل جملة العناصر المكونة لمقدرات الجمعيات في لعب أدوارها و تأدية وظائفها على أكمل وجه و هذا ما أثبتته الدراسات التي أجراها الاتحاد الأوروبي حول 20 جمعية جزائرية لسنة1998 .

استثنى منها الجمعيات النسوية و الجمعيات المدافعة عن حقوق الإنسان وتوصل إلى أن التمويل الذاتي للجمعية موزع إلى:

اشتراكات الأعضاء45%

القطاع الخاص23%

المولون الأجانب 16%

تبرعات الأفراد 13%

آخرون 3%

وهذا ما يؤدي بأغلب الجمعيات إلى الاتكال وبشكل كبير على الدعم الذي تقدمه الدولة ما يجعلها خاضعة لها على الدوام عوضا على التأثير عليها وفق ما يتماشى و مصالح الفئات التي تمثلها. [1]

إن كل هذه العوامل أدت إلى تقليص من فعالية" المجتمع المدني "الجزائري، الحاضر الغائب ،كما أسمته معظم الجرائد الجزائرية، والذي أصبح وجوده الشكلي يعيق إلى حد ما عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

[1]- عمر دارس، " الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر واقع وأفاق " ، مجلة إنسانيات،عدد 28 ،جوان 2005 .ص96 .

الخلاصة والاستنتاجات :

ترجع جذور المجتمع المدني الجزائري إلى الدولة الإسلامية، و التي عملت فيها المؤسسات المدنية وفقا للقيم الإجتماعية و الدينية، لتستمر حتى بعد دخول الدولة العثمانية إلى الجزائر و كذا الإستعمار الفرنسي، الذي سعى إلى طمس الهوية الجزائرية الإسلامية بشتى الطرق، كإصدار قانون 1جويلية . 1901 الذي شجع على إنشاء جمعيات فرنسية بأسماء جزائرية، وهذه الأخيرة حرصت على تنفيذ سياسات إستعمارية تبشيرية .إ لا أنه و رغم

صرامة قانون 1901 ، و تضييق الحصار و الرقابة على الجمعيات الجزائرية، فقد تمكنت هذه الأخيرة من توعية الشعب الجزائري إتجاه السياسات الإستعمارية، و إثبات للرأي العام العالمي بوجود الشعب الجزائري المتعطش للإستقلال و الحرية.

و لقد إستمرت الهيمنة على مختلف التنظيمات المدنية حتى ما بعد فترة الإستقلال، و ذلك بسبب تبني الدولة الجزائرية للأنظمة الشمولية و بسبب إستمرار نفاذ قانون 1901 إلى غاية عام1971. إلا أن هذه الهيمنة وتضييق الخناق على المواطنيين و على حرياتهم الفكرية أدت إلى سخط وغضب الشعب الجزائري على النظام و خاصة بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية للمواطنين، فكانت أحداث 5 أكتوبر 1988 بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس،لذا إضطر النظام إلى تغيير طريقة تعامله مع الأمور، و تبني الخيار الديمقراطي كبديل لابد منه للخروج من الأزمة، ولذلك فقد أعطي للجمعيات أهمية كبيرة و ذلك بموجب قانون 90-31 والذي كانت شروطه ومواده جد متساهلة و بسيطة . وعلى إثر ذلك برز عدد كبير من الجمعيات مختلفة الأنشطة والتوجهات، إلا أن هذه الجمعيات لم تتضخم سوى من الناحية الشكلية والعددية أما من الجهة العملية ومن جهة المردودية والكفاءة و ما قطعته من أشواط في سبيل المنفعة العامة، فما تزال بعيدة جدا إذ لم تصل بعد والى يومنا هذا إلى مستوى الطلب الإجتماعي، وذلك بسبب تأثير الأزمة الأمنية عليها وما سببته من حالات اللإستقرار على جميع الأصعدة الإقتصادية والإجتماعية وحتى السياسية، حيث يصعب نجاح تجربة المجتمع المدني في دولة غير مستقرة.

وأيضا بسبب إستمرار تبعيتها المادية للدولة بسبب قلة التبرعات وصعوبة حصولها على موارد مالية من مصادر أخرى مثل الدعم الأجنبي، وبقائها بذلك رهينة للحسابات السياسية والمصلحية الشخصية متناسيتا بذلك النفع العام .

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قلة الخبرة والتجربة وعدم نضج الحس المدني والديمقراطي وتفشي البيروقراطية الإدارية في جانبها السلبي والمعيقة لأي مشروع تقدمي وإصلاحي في الوطننا، إضافتا إلى تفشي ظواهر لا أخلاقية في المجتمع الجزائري كالرشوة والمحسوبية غيرها من الصفات السلبية.

الفصل الثالث

دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي

المبحث الأول : دوافع انفتاح السلطة على المجتمع المدني

لقد إمتازت عملية التحول الديمقراطي في الجزائر و التي ابتدأت بأحداث أكتوبر 1988و إقرار دستور 1989 ، بنوع من التسارع في التطبيق و بدليل أن هذه التجربة تراجعت بدءامن سنة 1992.

و لقد تبنت الجزائر هذه التجربة لتواجد عدة أسباب و تراجعت هذه التجربة وتقهقرت أيضالوجود عدة أسباب، وهو ما سنتعرف عليه في المطالب التالية.

المطلب الأول : أسباب التحول الديمقراطي في الجزائر

إن عملية التحول الديمقراطي في الجزائر لم تأتي بسبب المطالب الداخلية بقدر ما كانت ناتجة عن الضغوطات خارجية، وتماشيا مع موجات التحول الديمقراطي التي مست معظم الدول التسلطية،وعليه فعملية التحول الديمقراطي الجزائرية جاءت نتيجة لعوامل خارجية ثم داخلية.

1-الأسباب الخارجية: و التي تعود بالدرجة الأولى إلى ضغوطات دولية و التي ابتدأت بانهيار معسكرالاشتراكي وسيادة النموذج الليبرالي الغربي، و إتباع معظم الدول العالم للنهج الفائز وتخلي عن النظم الشمولية. إن هذه التغيرات في المناخ الدولي أثرت وأجبرت الجزائر على الإقرار بالتعددية والدخول في مرحلة جديدة.[1]

أي مرحلة الديمقراطية و ذلك بالأخص من أجل الإستفادة من الإعانات المالية الدولية و التي إرتبطت بالممارسات الديمقراطية وبإحترام حقوق الإنسان و الخروج من إطار الشمولي إلى الإنفتاح الإقتصادي و الديمقراطي، إضافة إلى الإلتزام بشروط المفروضة و الضرورية للإصلاح الإقتصادي في الجزائر من قبل المؤسسات المانحة" الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء و التعمير"، وتقدم هذه المعونات بطريقة مجزأةومتدرجة مقسمة على مراحل، ومواكبة لكل مرحلة تغيير نحو الليبرالية والتي تقوم بهاالجزائر،و هكذا

[1]- جهاد عودة،" السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي "،السياسة الدولية، عدد 97 ،يوليو 1989 .ص138.

يكون الهدف من التدرج هو التأكد من حصول التحول، والتشجيع عليه خطوة بخطوة، مراعاة في ذلك ظروف الدولة وإمكانياتها و قدراتها المتاحة للسير نحو التحول .[1]

كما لعبت المتغيرات الإقليمية دورا في التحول الديمقراطي الجزائري، إذ أن المتغيرات التي طرأت على النظام العربي والمغربي كان لهما تأثير خاص على الجزائر بحكم إرتباطات العمل مع بعضها البعض، فعلى سبيل المثال لو لم تقم الجزائر بعدة إصلاحات داخلية لما تحقق الاتحاد المغاربي .وعليه فالجزائر كانت مضطرة لدخول في مرحلة الديمقراطية وإقتصاد السوق والذي سبقتنا إليه الدول العربية والمغربية، إذ لا يمكن أن تتعامل الجزائر مع دول العربية و المغربية إلاإذا انتهجت نفس النهج، أي الخيار الليبرالي و التي تخدم مصالح عدة دول عربية و مغاربية.[2]

2– الأسباب الداخلية: إن الأوضاع الداخلية و التي قادت البلاد لتبني الخيار ي يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ– الأزمة الاقتصادية: هذه الأزمة الحادة والتي أثرت على باقي ميادين بشكل سلبي و أدت إلى عواقب وخيمة، إبتداءا من الثمانينات.

ويمكن إرجاع كل ذلك إلى وجود إختلالات هيكلية في الإقتصاد الجزائري وهذا منذ نشأة القطاعات الإقتصادية الجزائرية بعد الإستقلال، إذ قامت بعض المشاريع الإقتصادية على أسس غير إقتصادية ما أدى إلى خسائر مادية فادحة و سوء التسيير في الإدارة والقطاعات العمومية والموجهة من طرف الدولة، مع غياب التخطيط المتكامل.

إضافة إلى إرتكاز الاقتصاد الجزائري على عائدات النفط إذ يحتل حوالي 97 ٪ من دخل الجزائر في التجارة الخارجية.

---

[1]- أحمد طه محمد، " التحولات الديمقراطية في العالم الثالث " ،مجلة السياسة الدولية . ع . 107 .يناير1992.ص180.

[2]- حمدي عبد الرحمن حسن،"ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا القضايا و النماذج و آفاق المستقبل " ،مجلة السياسة الدولية، عدد113،جويلية 1993،ص8.

و يعتبر هذا الأخير من أسوأ العوامل و التي تسببت في الأزمة الإقتصادية الوطنية، إذ إنخفض الدخل الجزائري من 13 مليار دولار سنويا إلى 7 مليارات عام 1988 ، الأمر الذي أثر وبشكل مباشر وسلبي على المواطن الجزائري و ذلك أدى بدوره إلى:

-**عجز الدولة:** والتي كانت تستورد وبكثرة المواد إستهلاكية و الأساسية للسكان في توفير كل ذلك وغياب بعض السلع الأساسية وندرة أخرى وإختفاء بعضها ليباع في السوق السوداء.

- **خدمة المديونية الخارجية و إرتفاعها:** و لقد قدرت قيمة المديونية الخارجية طويلة الأجل في سنة 1988 حوالي 23.229 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 44.5 ٪ من الناتج القومي الإجمالي،

ووصلت خدمتها إلى 6.343 مليون دولار أي بنسبة 72.3 ٪ من حصيلة الصادرات و السلع والخدمات.

- **إضافة إلى إنتشار ظواهر الكساد و التضخم و إرتفاع معدلات البطالة:** إذ وصلت إلى

"1مليون عاطل عن العمل" لسنة 1988 . تزامن كل ذلك بإرتفاع نسبة السكانية إلى 3% سنويا ما أدى إلى عجز الدولة في تلبية حاجات المجتمع. [1]

-**الفساد السياسي:** و الذي أصبح آلية من آليات تسيير النظام السياسي مغلق، إذ تستخدمها النخبة الحاكمة كطريقة للحفاظ على إستقرارها ومصالحها، وبالتالي أنتشر الفساد في المجتمع الجزائري و أجهزة الدولةومؤسساتها، الأمر الذي زاد في تعقيد أزمة اقتصادية أكثر مما كانت عليه.

إضافة إلى الفساد البيروقراطي و تكنوقراطي إذ وصلت معدلات عمولات ونهب المال العام إلى25-26 مليار دولار، و التي قام بها معظم المسؤولين الجزائريين و المستحوذين على القطاعات الحساسة كسوناطراك.

ب – الأزمة السياسية: تتمحور الأزمة السياسية في الجزائر في ثلاث أزمات. الأزمة الأولى تتعلق **بالمشاركة السياسية** حيث عرف النظام الجزائري في عهد الأحادية بهيمنة الدولة على الشعب وعلى الساحة السياسية ،وذلك عن

[1]- عز الدين شكري، "الجزائر عملية التحول لتعدد الأحزاب"،مجلة السياسة الدولية، ع 98 ،أكتوبر 1989،ص 109.

طريق الجيش، الحزب الواحد والمجلس الشعبي الوطني، والتي كانت تمارس رقابة شديدة على وسائل الإعلام التي سخرت لنشر أيديولوجية الحزب الواحد وعلى الجمعيات الموالية للدولة.

فحزب جبهة التحرير الوطني هو الممثل السياسي الوحيد لكل فئات الشعب وبالتالي منع من ظهور أحزاب أخرى أو جمعيات معارضة أو إعلام حر و فعال يعبر عن واقع وعن مطالب الشعب خاصة منهم الشباب، وعليه فقد كان النظام جامد وغير قادر على مواكبة التغيرات التي كانت تطرأ على المجتمع الجزائري والذي صار يطالب بتغيير، وبظهور قوى سياسيةجديدة تعبر عنه وتفرض وجودها وبقائها على الساحة السياسية.

أما الأزمة الثانية فهي ناتجة عن انعدام المشاركة السياسية، والمتمثلة في **أزمة الشرعية** وهي تعبرعن الهوة الكبيرة التي حدثت جراء ذلك بين الدولة والشعب الجزائري، كما تعتبر أزمةالشرعية من أهم العوامل التي أدت بالدولة الجزائرية إلى الدخول في المرحلة التعددية بحثا عن الشرعية جديدة تعوض الشرعية الثورية و التي بدأت في تآكل تدريجيا على الساحةالوطنية،ما ترتب عنها عدة أزمات سياسية،إقتصادية، إجتماعية وثقافية، و تناقص الروح الوطنيةوالولاء للدولة.

وأخيرا فإن من أخطر الأزمات التي تؤثر على النظام السياسي و على أمن وإستقرار الوطن،هي أزمة الهوية فإذا لم تستطع الدولة احتواء هذه الاختلافات الثقافية في المجتمع الواحد،ذلك سيؤدي إلى أزمة كبيرة وقد تنتج عنها عواقب و خيمة.

ج – الأزمة إجتماعية: و التي تجلت و بوضوح اثر أحداث 5 أكتوبر 1988 والتي يسميها البعض بإنتفاضة الخبز والتي إنفجرت إثر الانعكاسات السلبية التي أفرزتها الأزمة إقتصادية على المجتمع الجزائري وبالأخص بعد توجه الرئيس الجمهورية إلى تطبيق نظام إقتصادي جديد، و القائم على اللامركزية و فتح السوق، مقابل ما كان معتمدا بشأن الإقتصاد الموجه، المبني على التخطيط.

وعليه فقد إرتفعت نسبة الفقر بشكل كبير إبتداءا من عام 1987حيث بلغت نسبة الفقر سنة 1988 إلى 2.85 مليون أو ما يعادل 12.2 % من السكان يعيشون تحت الحد الأدنى للعيش والمقدر 10.368 دينار جزائري أو ما يعادل 299 دولار أمريكي سنويا للفرد الواحد.[1]

المطلب الثاني : مراحل التحول الديمقراطي في الجزائر

أولا– مرحلة بدأ عملية التحول الديمقراطي.

ثانيا– مرحلة الارتداد عن التحول الديمقراطي.

ثالثا– مرحلة محاولة إحياء عملية التحول الديمقراطي.

أولا– مرحلة بدء عملية التحول الديمقراطي :

تم إجراء أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر وهي الانتخابات البلدية عام ،1990 وتمكنت الجبهة الإسلامية للانقاد منفي 850 بلدية على عدد إجمالي بلغ 1500 بلدية ،وحصلت على ما يعادل

54% من الأصوات[1]، والتزمت المؤسسة العسكرية بالحياد وضبط النفس ،{انظر الجدول رقم (1)}:

الأحزاب	النسبة المئوية
–الجبهة الاسلامية للإنقاذ.	33.73
–جبهة التحرير الوطني.	17.49
– جبهة القوى الاشتراكية.	—
–المستقلون.	7025
–التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية.	1.29
أحزاب بما فيها حماس.	2.41
أحزاب صغيرة.	—

[1]– احمد مصطفى العملة،" أحداث الجزائرية و انعكاساتها على المغرب العربي "، مجلة السياسية الدولية. عدد 106 ،أكتوبر 1991 ،ص116.

[1]– رياض الصيداوي ، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر ، المستقبل العربي ، عدد245،يوليو1999،ص28.

ثانيا–**مرحلة الارتداد عن التحول الديمقراطي:**

في عام 1991 سمحت السلطات الجزائرية بإجراء أول انتخابات نيابية لتشكيل البرلمان وحاولت تحقيق الفوز لجبهة التحرير الوطني من خلال سن قانون انتخابي في مارس 1991 لتفتيت الدوائر الانتخابية لمصلحة حزب جبهة التحرير،واحتجت الجبهة الإسلامية لانقاد ودعت لإضراب عام ،في ظل ذلك أصدرا لرئيس الشاذلي بن جديد مرسوم رئاسي يعلن فيه حالة الطوارئ للمرة الثانية خلال ثلاث سنوات،معطيا سلطات واسعة للمؤسسة العسكرية والتي منها حق حظر التجمعات،كما تم حل المجالس المحلية والأحزاب السياسية،ورغم ذلك جاءت نتيجة الانتخابات مفاجأة لتفاقم المشكلة ،إذ تمكنت الجبهة الإسلامية لانقاد من الحصول على 188مقعد في البرلمان وبقي لها الفوز بثلاثين مقعد في الدور الثاني للانتخابات لتكون مؤهلة لتشكيل الحكومة وإحداث تغييرات غير معروفة المدى في النظام السياسي الجزائري[1] .

ثالثا–**مرحلة محاولة إحياء عملية التحول الديمقراطي :**

لقد كان التوجه العام لمختلف الشخصيات المترشحة في الانتخابات الرئاسية لعام 1999متفق عليه،وهو الرغبة في توقف العنف المستمر مند ست سنوات وتحقيق استقرار سياسي واجتماعي، أما الاختلاف فيما بينهم فكان في درجة الحوار مع الجبهة الإسلامية لانقاد،إلا أنه بدا واضحا أن المؤسسة العسكرية قد اختارت عبد العزيز بوتفليقة رئيسا للبلاد،[2] ورغم تواجد ست مرشحين إلى جانبه إلا أنهم انسحبوا مع بدء العملية الانتخابية ،وبذلك تحولت الانتخابات

التعددية إلى استفتاء على شخص بوتفليقة الذي حصل على حوالي 74 وأصبح رئيسا للجزائر.[3]

يتضح مما سبق انه عقب تدخل المؤسسة العسكرية لوقف المسار الانتخابي في عام 1991 عادت الجزائر لنقطة الصفر في عملية التحول الديمقراطي،حيث تم اختيار بوضياف ،ثم علي كافي،ثم الأمين زروال على

---

[1]- هناء عبيد، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، يناير 2004،ص140،139.

[2]–رياض الصيداوي ،المرجع السابق، ص41.

[3]- هناء عبيد ، المرجع السابق .ص144،145.

التوالي من قبل المؤسسة العسكرية لتولي منصب رئيس الجمهورية دون أي اعتبار للإجراءات الدستورية والقانونية،كما تم إنشاء مجلس وطني معين كبديل عن البرلمان المنتخب الذي من المفترض أن يكون ممثلا عن قوى الشعب المختلفة،وحتى عند محاولة القيام بإسباغ طابع شرعي ودستوري على تلك الأحداث فان السلطة اتخذت قرارا بإجراء انتخابات رئاسية في أواخر عام 1995 بشكل منفرد فاجأ الجميع ،ثم حاولت أن تصبغ عليه بعد ذلك شرعية سياسية من خلال المسيرات الجماهيرية العفوية المشجعة لإجراء الانتخابات والتي أيدت زروال ودعته للترشيح وحصل على 61 من الأصوات ،فكان ذلك بمثابة إجراءات صورية شكلية لإضفاء ظاهرية للنظام وليست شرعية حقيقية قائمة على الرضا الشعبي ،ويتضح ذلك من خلال تقديم الرئيس زروال لاستقالته على أثر تصاعد الخلافات مع المؤسسة العسكرية.

أنظر الجدول الأتي والذي يوضح نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1999.

المرشح	النسبة المئوية
عبد العزيز بوتفليقة	73.79
أحمد طالب الابراهيمي	12.23
عبد الله جاب الله	3.95
حسين آيت أحمد	3.17
مولود حمروش	3.09
مقدادسيفي	2.24

المبحث الثاني : تأثير المجتمع المدني على عملية التحول الديمقراطي في الجزائر

المطلب الأول : الحدود الوظيفية لحراك المجتمع المدني الجزائري وتأثيراته على عملية التحول الديمقراطي

إن المجتمع المدني ليس مهما فقط في البناء الديمقراطي بل في وجوده و التمهيد لنشأته،إلا أن تنظيمات المجتمع المدني لا تتمتع كلها بنفس القوة في تأدية وظائفها بل تختلف منبلد لآخر حسب طبيعة النظام وطبيعة البيئة التي تنمو فيها،إن أداء هذه الوظائف يتوقف على توفرعدة خصائص ذات الصلة الوثيقة بالهيكلة الداخليةهذه التنظيمات وطبيعتها ومن أهم هذه الخصائص نجد:

1-التنظيم الهيكلي: فبقدر ما تكون هذه التنظيمات مهيكلة و مستقرة و دائمة، بقدر ما تؤدي دورا هاما في صياغة مواقف ذات آفاق بعيدة فيما يتعلق بمصالح الجماعات التي تدافع عنها.

2-الطابع الديمقراطي: داخل تنظيمات المجتمع المدني: أي أن تتواجد ثقافة ديمقراطية داخل هذه التنظيمات، اعتمادا على أساليب ديمقراطية في عمليات اتخاذ القرارات الداخلية و اختيارالقادة واحترام اللوائح والتمثيل والمحاسبة، و يعد احترام مبدأ التداول على القيادة داخل هذه التنظيمات بمثابةالبذرة الأولى لبناء القيم و تجسيد الممارسات الديمقراطية داخل المجتمع.[1]

3-تعددية تنظيمات للمجتمع المدني: ما يضمن بقائها و استمرارها، وما يساعدها على تعلم كيفية التعاون و التفاوض و التنافس بشكل سلمي، و يمنحها الكثير من الحصانة من أي نوع من الهيمنة.

ومن خلال إسقاط هذه المعايير على المجتمع المدني الجزائري يمكن القول بان هذا الأخير لا يتوفرسوى على الجوانب الشكلية، من تعددية في مؤسسات المجتمع المدني و في التضخم العددي، أما في الجوانب الجوهرية المتعلقة بالتنظيم الهيكلي و في وجود ثقافة ديمقراطية داخل هذه المؤسسات فهي غائبة إلى حد بعيد، لذا فإن دورالمجتمع المدني الجزائري في تعزيز التطورالديمقراطي و توفير الشروط الضرورية لتعميق هذه

[1]- صالح زياني ،" واقع و أفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي "،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد9 ،جانفي 2004.ص71- 73.

التجربة و إنجاحها غائب هو الآخر إلى حدبعيد،إن القصور الوظيفي للمجتمع المدني الجزائري يكمن منذ بداية نشأته، إذ لم يلعب منذ بداية نشأته أي دور فعال و مؤثر يذكر ويمكن ملاحظة ذلك من خلال:

1-**الدخول في مرحلة التعددية:** و التي جاءت نتيجة للضغوطات الخارجية أكثر من الضغوطات الداخلية، إذ فرضت المؤسسات الدولية مثل "البنك دولي و صندوق نقد دولي والدول الغربية المتقدمة و على رأسها أمريكا على تبني الدول الإفريقية و من بينها الجزائرللنظام الديمقراطي، الذي يضمن الحفاظ على حقوق الإنسان و توجه نحو إقتصاد السوق،والذي أصبح شرطا أساسيا للحصول على مساعدات ودعم دولي من خلال مؤسسات المجتمع المدني.

وعليه فإن إهتمام الدول المانحة بالمجتمع المدني جاء مع اهتمامها في تسريع بعملية التحول الديمقراطي في دول العالم الثالث، لكونها من بين أهم المحركات التي ترغم النخب الحاكمة على توسيع باب المشاركة وإحداث حراك سياسي و اجتماعي يقود بالأنظمة الديكتاتوريةعلى التنحي.

2-تدهور الوضع الأمني: من جراء توقيف المسار الانتخابي لسنة 1991 ، و ذلك خوفا من فوز جبهة إسلامية للإنقاذ و التي تمكنت من إحتواء غضب الشعب و تسييره وفقا لمصالحها، و بذلك حازت على ثقة الشعب و تمكنت على إثر ذلك من كسب قاعدة شعبية لا يستهان بها أمام عجز الدولة و مؤسسات المجتمع المدني على ذلك.

رغم إعتبار مجتمع مدني ضابط إجتماعي مهم يعمل على تخفيف حدة إنعكاسات سلبية للنظام اقتصاد السوق، وحل مشاكل المجتمع تجنبا لحدوث أزمات. هذا الأمر لم يحدث لضعف وهشاشة مجتمع مدني و لقوة و شعبية "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" الذي حاول إسترجاع حقه بالقوة ما أدى إلى دخول الوطن في دوامة عنف وفي هذه المرحلة الصعبة، كان لابد لمؤسسات المجتمع المدني أن تتضاعف من حيث الكم ومن حيث القوة الوظيفية وفاعلية نشاطاتها، لمواجهة هذه الأزمة والتقليل من حدتها، إلا أن العكس هو الذي حصل حيث شهدت الساحة الجزائرية منذ 1992 انخفاض كبير وملحوظ في عدد الجمعيات بمختلف أنواعها نتيجة لحل الدولة للعديد من الجمعيات الإسلامية ذات الصلة بالتيار

الإسلامي المتطرف. واستقالة واختفاء العديد من الجمعيات نتيجة لتهديدات المتواصلة طرف الجماعات المسلحة والموجهة لقيادات الجمعيات، وبالأخص المثقفون منهم .

وبسبب حالة الطوارئ التي عملت على تقليص هامش الحريات. وبالتالي فإن دور مؤسسات المجتمع المدني الجزائري كان محدود الأثر، باستثناء الجمعيات الشبانية التي فتحت أمام شريحة الشباب فضاء للتعبير.

3-المساهمة في بناء المجتمع: وذلك من خلال إحتواء مشاكل المجتمع ومنع تفاقمها وإنفجارها، بتوفير قنوات سلمية لتوصيل مطالب الشعب لدولة و التي تعمل على تحقيقها باعتبارها ضابط الاجتماعي مهم وفعال والمساهمة في ترسيخ قيم الديمقراطية والمدنية وقيم المشاركة السياسية في المجتمع، باعتبارها مدرسة للتنشئةالسياسية.

إن" المجتمع المدني الجزائري "عجز عن تحقيق كل ذلك بدليل أنه لو إستطاع القيام بدوره كضابط الاجتماعي و لو استطاع كسب قاعدة شعبية تؤمن به، لما ظهرت أعمال الشغب والاحتجاج في مناطق مختلفة من الوطن،ومن أهمها أحداث منطقة القبائل في سنة 1998 ، بسبب مقتل المطرب "معطوب الوناس"، وسنة 2001 بسبب ما سمي "بالحقرة"، إذن لو أدى المجتمع المدني دوره في ترسيخ القيم الديمقراطية لما أحس المواطن بالظلم أو كما عرف "بالحقرة".[1]

[1]- عطا الله الرمحين ، " التحولات الديمقراطية و انعكاسات على الصحافة الإفريقية " ،مجلة المعلومات الدولية، عدد 41 ، ابريل 1996 . ص34.

المطلب الثاني :سيرورة التحول الديمقراطي في الجزائر

حتى نتمكن من تقييم تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر، لابد علينا أولا من أننقيس مدى توافر بالمؤشر القانوني وذلك من خلال الدستور والذي يعبر عن مدى نضج العملية السياسية واستقرار المبادئ الديمقراطية في إطار الحاكم للعملية السياسية.

والجزائر قد عرفت تعديلين دستوريين في مرحلة التحول الديمقراطي وهما دستور 1989 والذي فتح الباب أمام التعددية السياسية في الجزائر و جاء بعدة إصلاحات من أهمها هو الفصل ما بين الحزب والدولة، السماح بالتعددية السياسية وحق إنشاء الجمعيات وأحزاب وحريات في التعبير وتعددية إعلامية.

والفصل بين السلطات والتأكيد على استقلالية السلطة القضائية، وحماية القاضي ضد أي شكل من أشكال التدخل أو الضغط .وأخيرا إنهاء دور السياسي للجيش، وانحصار مسؤولية الجيش في حفظ الاستقرار و السيادة الوطنية والدفاع عن حدود البلاد[1].

أما دستور 1996 فقد فرض عدة تعديلات تأكد على التوجه الديمقراطي و هي:

-تعميق التعددية كمبدأ مستقر دستوري، باستخدام مصطلح الأحزاب السياسية بدل الجمعيات ذات الطابع السياسي.

- تحديد مدة الرئيس الجمهورية بعهدتين فقط، وهذه من ضمانات التداول على السلطة لأعلى منصب سياسي.

— تأسيس محكمة عليا للدولة تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى، ورئيس الحكومة عن الجنايات الجنح التي قد يرتكبها أثناء تأديته لمهامه.

-إرساء مبدأ ثنائية البرلمانية بوجود غرفتين يتشكل منهما البرلمان وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة .وتدعيم صلاحيات المجلس الأعلى للقضاء.

---

[1]- هناء عبيد ، المرجع السابق.ص 148.

– إضافة إلى القوانين العضوية المكملة للدستور 96 مثل القوانين العضوية المتعلقة بالانتخابات الأحزاب السياسية المحكمة العليا، محكمة التنازع مجلس الدولة والقانون العضوي المنظم للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمةوعملهما وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

ما يعاب على كلا الدستورين هو استمرار نوع من أنواع النظام السلطوي القديم و ذلك بإعطاء صلاحيات ضخمة للرئيس، مثل حق تعيين و إعطاء رئيس الحكومة حق حل البرلمان إجباره على معاودة الانعقاد للتصديق على القوانين غير مصادق عليه حكم البلاد في حالات الاستثنائية وإعطائه سلطات واسعة.

وعليه فإن البنية القانونية للدستور الجزائري وان شجعت عل الممارسة الديمقراطية إلا أن بعض النصوص تقيد المبادئ الديمقراطية.

–أما المؤشر الثاني فيتمثل في عامل الأمن و الاستقرار إذ لا يمكن التحدث عن الديمقراطية في مرحلة غير مستقرة .فعامل الاستقرار مهم جدا لإنجاح العملية التحول الديمقراطي، ووعيا بذلك فقد سعى الرئيس زروال إلى استتاب الأمن و عمل جاهدا لإرجاع المياه إلى مجاريها، بداية ببعث مذكرة للأحزاب السياسية تضمنت مسعاه للخروج من الأزمة وتعديل دستور96 وعقد ندوة الوفاق الوطني التي عقدت بقصر الأمم في سبتمبر، 1996 بمشاركة 28 حزب باستثناء الأحزاب الإسلامية و 37 منظمة غير سياسية وحضور ألف مشترك، وانتهت بتوقيع ما سمي" أرضية الوفاق الوطني "التي تضمنت أسس العمل السياسي والحزبي المستقبلي وكذلك الأطر والمبادئ ممارسة التعددية بكل ديمقراطية.[1]

تلا ذلك جهود الرئيس الحالي السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي عمل فور توليه للحكم على سد الثغرات شرعية وصوله إلى الحكم، فكان أن دعا إلى مؤتمر وطني ضم المرشحين المنسحبين، وأعلن عن إمكانية مشاركة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لإيجاد حلول تمكنهم من الخروج من الأزمة.

–لكن أهم ما قام به في هذا الإطار هو الدعوة للاستفتاء على قانون الوئام المدني في 16 جويلية 1999،وبرغم حصوله على تصديق البرلمان إلا أن الرئيس أصر على طرح القانون في استفتاء شعبي في سبتمبر1999 ، وذلك لتامين شرعية و شعبية له و لإجراءاته يستطيع من خلالها تخطي الهيئات والمؤسسات المنافسة له مثل المؤسسة العسكرية التي تتدخل و باستمرار في الشؤون السياسية.

[1]– مروى ممدوح، " الجزائر و التحول نحو الوفاق الوطني " ،مجلة السياسية الدولية، عدد 1999،183.ص179.

أما أقوى مؤشر لعملية التحول الديمقراطي، فهو التداول على السلطة سلميا و قد كانت البداية مع الرئيس زروال الذي شغل منصب رئيس الدولة في إطار المجلس الأعلى للأمن، الذي حاول الوصول إلى حل للخروج من الأزمة عن طريق الحوار السياسي و بعد إخفاقات المتتالية للحوارالوطني بين الرئاسة وبين الأحزاب السياسية الكبرى أعلن زروال في نوفمبر 1994 عزمه على إجراء انتخابات في 16 نوفمبر 1995.[1]

وتعتبر هذه الانتخابات أولى انتخابات رئاسية تعددية في تاريخ الجزائر مستقلة، و فاز فيها بنسبة 61 ٪ ما يدل على وعي المجتمع الجزائري بضرورة الخروج من الأزمة حتى و إن إختاروا مرشح الجيش.

ورغم حصول الرئيس زروال على شرعية التي من المفروض أنها تخول له صلاحيات اكبر في الحكم، إلا انه لم يستطع تحييد المؤسسة العسكرية وعليه فقد أعلن الزروال استقالته في خطاب في سبتمبر 1998 ، ما أدى إلى إجراء انتخابات مبكرة في ابريل1999.

لقد اعتبرت انتخابات الرئاسية لسنة 1999 ، كأول تداول سلمي على السلطة و هو مايجسد إرادة الدولة للعمل وفق المعايير الديمقراطية و فاز في هذه الانتخابات مرشح الإجماع الوطني السيد عبد العزيز بوتفليقة، الذي حظي بتزكية و تأييد 5 أحزاب كبرى على رأسها حزب" جبهة التحرير الوطني " و"التجمع الوطني الديمقراطي "و" حزب النهضة "و"حركة مجتمع السلم "و" حزب العمال "و إضافة إلى عدد كبير من المنظمات الشعبية" كالمجاهدين القدماء "و "أبناء شهداء "و غيرهم .

ولما كانت الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 مؤشرا ايجابيا في تعزيز البناء الديمقراطي وللاستمرار على هذه الوتيرة كان لابد من تنظيم انتخابات تشريعية و التي جرت في ماي1997، و اعتبرت نقطة انطلاق في مسيرة الديمقراطية، تستعيد بها الجزائر السلام الاجتماعي والأمل للخروج من الأزمة، واستئناف الشعب الجزائري لحياته العادية[2].

وأكدت الهيئات الدولية لمراقبة الانتخابات بأنها كانت نزيهة وامتازت بالشفافية، وبناءا على هذه النتائج المرضية، أقرت بعض الدول والمراقبين أن التجربة الديمقراطية في الجزائر قد أحرزت نجاحا وتقدما لاتخاذها الاقتراع الشعبي وسيلة لأحداث التغيرات المستقبلية.

---

[1]- هناء عبيد، مرجع سابق.ص. 143.

[2]- رياض الصيداوي، مرجع سابق.ص37.

–و يتمثل المؤشر الأخير في تحقيق التنمية البشرية إذ يؤكد تقرير التنمية البشرية بأن الجزائر تحتل المرتبة 72 من أصل 173 سنة 1997 . بعد ما كانت في المرتبة69.

ومن خلال قياس مؤشرات التحول الديمقراطي وما مدى تواجدها في الجزائر، يمكننا القول بأن الجزائر قد قطعت أشواطا مهمة في محاولتها لإنجاح العملية الديمقراطية رغم وجود بعض النقائص.وذلك لازدياد الوعي الديمقراطي السياسي و الثقافي لدى الفرد الجزائري بسبب ارتفاع مستوى التعليم، ونتيجة للاحتكاك مع الخارج و الاطلاع على وسائل الإعلام الغربية و الانفتاح الفكري و الثقافي والحضاري على الغرب. كل ذلك انعكس على الثقافة المدنية التي تشبع بها المثقف الجزائري والذي تبنى قيم الديمقراطية و حقوق الإنسان.

إضافة إلى التغيير في الإيديولوجية التي أصبحت تتضمن مستوى من الوعي والقبول بالآخرمهما كانت اتجاهاته الفكرية، والتعددية الحزبية والمدنية اكبر دليل على ذلك.

وبالتالي فقد أصبح المواطن الجزائري الذي أتعبته سنوات الحرب والعنف، ميال إلى البناء الديمقراطي.[1]

كل هذه العوامل تبشر بأن التجربة الديمقراطية في الجزائر رغم تعثرها في البداية الطريق، ورغم وجود عدة نقائص ومشاكل تحتاج إلى الحل الجذري. إ لا أنها تعتبر من بين الدول العربية الأكثر ديمقراطية رغم حداثة تجربتها والتي ستتحسن على المدى البعيد إن تكاثفت الجهود وإن وجدت إرادة وعزيمة حقيقية من طرف الدولة والشعب.

[1]– محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية،مطبعة دحلب،الجزائر،1993. ص144 .

الخلاصة و الاستنتاجات:

لقد تبنت الجزائر التجربة الديمقراطية بعد إقرار دستور 1989 ، و جاء هذا القرار كنتيجة حتمية فرضتها الظروف والضغوطات الدولية و الداخلية، و لقد تمكنت الدولة الجزائرية على إثر ذلك من تجديد شرعيتها المهددة، و القيام بعدة إصلاحات سياسية واقتصادية، ولقد سارت هذه الإصلاحات في بادئ الأمر على خطى سليمة إلى أن تقرر القيام بأول انتخابات تشريعية، المعبرة عن نية الدولة في تحقيق الممارسة الديمقراطية في كافة المجالات،إلا أن نتائج هذه الانتخابات في دورتها الأولى أثارت مخاوف العديد من الجهات خاصة بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ

بـ 54 ٪، مما أدى إلى توقيف المسار الانتخابي .وكرد فعل على ذلك فقد برزت أعمال عنف وتخريب أدخلت البلاد في أزمة أمنية حادة، كثرت فيها المجازروالاغتيالات والخسائر المادية ولذا وعلى اثر كل ذلك دخلت البلاد تحت طائلة قانون الطوارئ.

وتعد كل من الأزمة الأمنية والاقتصادية والسياسية، إضافة إلى قانون الطوارئ احد أهم العوامل الكابحة للتطور الديمقراطي في الجزائر، أضف إلى كل ذلك ضعف المجتمع المدني و قلة فعاليته، والذي لم يلعب في هذه المرحلة الأدوار التي أنشا أصلا من اجلها، و عليه فقد كانت مساهمته في عملية التحول الديمقراطي محدودة الأثر وضعيفة نسبيا، وذلك لوجود عدة مشاكل وأسباب لم يتم حلها بشكل جذري ونهائي وهذه الأخيرة تؤثر سلبا على المجتمع بالمدني و على عملية التحول الديمقراطي.

ورغم أن التجربة الديمقراطية لا تزال في بداية الطريق إلا أنها تمكنت من تحقيق أشواطا لا بأس بها من شأنها تعزيز احتمالات نجاح التجربة الديمقراطية في المستقبل.

إن موضوع المجتمع المدني كفكرةغربيةيعودجذوره إلى المفكرين الأوائل.ولقدتطورهذاالمفهوم بفضل إسهامات الفكرية للمفكرين الأوائل ومفكري عصرالنهضةوعصرالتنويروالعصرالحديث،اللذين ناضلوامن أجل تحويل فكرةالمجتمع المدني من مجردأفكارومفاهيم نظريةإلى ثقافةوممارسةفعليةوإلى مؤشرللنموووالتطورمن أجل تحقيق الديمقراطيةالمنشودة.

ولم تكتفي الدول الليبراليةبتحقيق هذه الديمقراطيةف بلدانهافقط،وإنماسعت إلى تطبيقهاعلى كافةدول العالم،كأسلوب للحكم ونمط الحياةالعصرية،ولقدإستغلت سقوط المعسكرالشيوعي،للضغط على الدول الشموليةمن أجل تغييرنهج حكمهاالسلطوي إلى حكم ديمقراطي،يكون شرط وأساس نجاحه مرهونابقيام مؤسسات المجتمع المدني بكل حريةوديمقراطية.

ولقدسعت البلدان العربيةوالجزائرواحدةمنهالتطبق هذاالخيارالديمقراطي كحل مفروض لابدمنه،وقد عملت الدولة الجزائرية منذ بداية إنتقالها في عمليةالتحول الديمقراطي،إلى تشجيع ودعم مؤسسات المجتمع المدني،وذلك من خلال تقديم مساعدات ماديةوالتسهيلات القانونية.

لذاولضمان نجاح عمليةالتحول الديمقراطي،لابدمن الإهتمام أكثربالمجتمع المدني بشكل فعلي وحقيقي،ولن يتم ذلك ما لم تقم الدولة الجزائرية بإصلاحات عميقة وجذرية تمسك لهياكل وأجهزة الدولة،والتخلص من مظاهرالإحتواءوالتسلط التي تفرضه الدولة على كافة المجالات.

ومن خلال هذه الدراسة يمكننا أن نستنتج أ ن كل من الديمقراطية والمجتمع المدني مرتبطان ببعضهماالبعض بشكل كبير، لذا فإن حداثة التجربة الديمقراطية في الجزائر و التي إمتازت بنوع من التسارع وسوء التخطيط، مع عدم توفير الشروط الضرورية لقيام هذه التجربة، قد أدى إلى تعثر تجربة التحول الديمقراطي في الجزائر والتي أدت بدورها إلى إضعاف المجتمع المدني، و أصبح هذا الأخير من بين أهم معوقات هذهالتحول الديمقراطي في الجزائر.لذا يجب ترقية كل من المجتمع المدني و البناء الديمقراطي بشكل متوازي ومتكامل حتى يكون كل واحد منهما مدعما للآخر و ضامنا لنجاحه في سبيل المصلحة العامة و تطور الوطن.وهذا لن يتحقق إلا إذا توفرت عزيمة وإرادة الحقيقية من طرف الشعب و الدولة على حد سواء.

قائمة المراجع

الكتب:

1-احمد منصور بلقيس ، الأحزاب السياسية و التحول الديمقراطي ، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، ط1 ، مطبعة مدبولي، .القاىرة.2004 .

2-بلقاسم حسن بهلول لزمد ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية و الأزمة السياسية، مطبعة دحلب، الجزائر.1993 .

3بشارة عزمي ، المجتمع الددني دراسة نقدية مع الإشارة إلى المجتمع الددني العربي، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.1989.

4-حسين حسن احمد ، الجماعات السياسية و الإسلامية و المجتمع الددني ، تقد : السيد يسين، دار الثقافة للنشر،القاهرة.2000 .

5-حسن خليفة فريال ،المجتمع الددني عند توماس بوبز و جون لوك، ط 1 ، مطبعة مدبولي، القاهرة.2005 .

6- متروك الفالح ، المجتمع و الديمقراطية و الدولة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.2000 .

7-لزمد عابد ، الديمقراطية و حقوق الإنسان،ط3 ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.2004 .

8- رشاد القصيبي عبد الغفار،التطور السياسي و التحول الديمقراطي، ط 2 ،جامعةالقاهرة،2006.

9- شكر الصبيحي أحمد ، مستقبل المجتمع الددني في الوطن العربي، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت.2000 .

10-غليون بربان ،" بناء المجتمع الددني العربي دور العوامل الداخلية و الخارجية"، ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع الددني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت.1992.

الوثائق الرسمية:

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية . القانون رقم90 - 31 المتعلق بالجمعيات .**الجريدة الرسمية**، عدد53،الصادرة بتاريخ 04ديسمبر1990 .

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.قانون رقم90 - 14 المتعلق بالكيفيات ممارسة الحق النقابي .**الجريدة الرسمية** .الصادرة بتاريخ 6 يونيو1990 .

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. دستور الجزائر 1996 .**الجريدة الرسمية**، رقم 76 المؤرخة في الصادر بتاريخ 08 ديسمبر1996 .

المواد غير منشورة:

1- ابراهيم أميرة ،حسن دياب ،التحول الديمقراطي في الصين ، رسالة ماجستر غيرمنشورة ،جامعة القاهرة ، كليةالاقتصادوالعلوم السياسية ،2003 .

2- بيبيمون كلثوم ،"النخبة النسوية و التنشيط الجمعوي في الجزائر "، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر ، معهد علم الاجتماع.2004 .

3-بوشيخو سعيد ، " إشكالية الاستقلال و الاحتواء في علاقة النقابة بالسلطة في الجزائر " ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعةالجزائر.1998 .

4- طبيعة أحمد ، "أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر88 - 94" ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية وعلاقات الدولية.1998 .

5- هشام عبد الكريم ، " المجتمع المدني و دوره في التنمية السياسية بالجزائر1989- 1999" رسالة لنيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.2006 .

الندوات و التقارير:

1-العلوي سعيد بنسعيد ، " نشأة و تطور المجتمع الددني في الفكر الغربي الحديث " .ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع الددني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.1992 .

المقالات:

1- إبراهيم حسنين توفيق ، "بناء المجتمع الددني الدؤشرات الكمية و الكيفية "، ورقة قدمت إلى الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، المجتمع الددني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط 1 ، مركز دراسات الوحدةالعربية، بيروت.1992 .

2-الرؤوف القاسي لزمد ، " التنظيمات المسجدية " في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع والآفاق ، دفاتر المركزالوطني للبحث في الأنتربولوجيا الاجتماعية و الثقافية .رقم13.2005 .

3- الصيداوي رياض ، الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر ، المستقبل العربي ، عدد 245 ،يوليو1999 .

4بوكابوس أحمد،" مقارنة سوسيو تاريخية لوضعية التنظيمات الإجتماعية الثقافية " في الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع و الآفاق ،دفاتر الدركز الوطني للبحث في الأنتربولوجيا الإجتماعية و الثقافية ، رقم13 .2005.

5- حليم لمام لزمد ، "ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر "لرلة العلوم السياسية و الإعلام ، جامعة الجزائر .عدد3 .

6- حمدي عبد الرحمن حسن،"ظارة التحول الديمقراطي في إفريقيا القضايا و النماذج و آفاق المستقبل " ،لرلة السياسة الدولية.عدد 113 .جويلية1993 .

7- زياني صالح ،" واقع و أفاق المجتمع الددني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي "،لرلة العلوم الاجتماعية والإنسانية .عدد
.9 .جانفي2004

8-دارس عمر ،" الظارة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر:الواقع والأفاق "لرلة إنسانيات .عدد. 28 الجزائر .افريل .– جوان2005

9-شكري عز الدين ،" الجزائر عملية التحول لتعدد الأحزاب"،لرلة السياسة الدولية .ع. 98 أكتوبر 1989

10- عجالي كمال ،" مساهمة العلماء الدسلمين الجزائريين في الحفاظ على الذوية الوطنية. " لرلة العلوم الإنسانية .جامعة منت وري
.قسنطينة.عدد 16 .ديسمبر2001

11عروس الزبير،" المجتمع الددني: الأداة الرأي و الفقراء الجدد "كراسات .2000. CREAD .عدد53

12علي أسيري عبد الرضا ، " التحول الديمقراطي في دول لرلس التعاون الخليجي " ،لرلة السياسية الدولية .العدد . 167 لرلد

. 42 .يناير2007 .

13عطا الله الرلزين ، " التحولات الديمقراطية و انعكاسات على الصحافة الإفريقية " ،لرلة الدعلومات الدولية .عدد . 41 ابريل

. 1996

. 14عودة جهاد ،" السياسة الأمريكية اتجاه منطقة الدغرب العربي "،السياسة الدولية .عدد 97 .يوليو1989

.– 15طو لزمد أحمد " التحولات الديمقراطية في العالم الثالث " لرلة السياسة الدولية .ع . 107 يناير1992

.– 16مسلم مولود ، "المجتمع الددني دراسة نظرية" ، لرلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية .العدد .9 جانفي2004

– 17مصطفى العملة احمد ، "أحداث الجزائرية و انعكاساتها على الدغرب العربي" ، لرلة السياسية الدولية .عدد. 106 أكتوبر

.1999

.– 18مهابة احمد ، " عبد العزيز بوتفليقة و الدهمة الصعبة"،لرلة السياسة الدولية .عدد . 137 يوليو1999

. 1999 19ممدوح مروى ، " الجزائر و التحول نحو الوفاق الوطني" ، لرلة السياسية الدولية .عدد 183

20نبيل عبد الفتاح،" الأزمة السياسية في الجزائر الدكونات و الصراعات و الدسارات " ،لرلة السياسية الدولية. ع . 108 ابريل

.1992

المواقع الالكترونية:

1عبد الوهاب حميد رشيد،التحول الديمقراطي و المجتمع الددني مناقشة فكرية وأمثلة عن تجارب الدول.

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=28195 .

Le 02-01- 2000.p96.99.

2-OMAR HACHI. « Les associations déclarées ». Les cahiers du CREAD. N53.2000.P 59-60.

3حمادة عبده ،قراءة حول التحول الديمقراطي و الانتخابات المحلية في السودان.

http://www.sudaneseonline.com/ar/article_8210.htm. le 16-01-2007

مراجع باللغة الفرنسية:

1- Samuel P.Huntington,The Third Wave :Democratization in the late Twentieth - century,op.cit.,p124,142,151 .